الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ١٣
الخميس، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد الاكساندر سيتشو . . . . . (بيلاروس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

بنود جدول الأعمال ٦٠ إلى ٨١

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح وبالأمن الدولي (تابع)

السيد حمدون (العراق): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، متمنيا لكم وللسادة أعضاء المكتب كل النجاح. لقد جاءت الأحداث المتلاحقة خلال الإثني عشر شهرا الماضية لتؤكد الأولوية التي أعطاها المجتمع الدولي لنزع الأسلحة النووية في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة لعام ١٩٧٨. ونأمل أن تكون اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية، رغم ثغراتها المضمونية والإجرائية، خطوة في هذا الاتجاه. وفتوى محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ أكدت وجود التزام على الدول بمواصلة السعي بحسن نية للتوصل إلى نزع السلاح النووي تحت رقابة دولية فعالة. كما أكدت الفتوى على أن التهديد باستعمال الأسلحة النووية أو استعمالها يتنافى عموما مع قواعد القانون الدولي المنطبقة على المنازعات المسلحة، ويتنافى على وجه الخصوص مع مبادئ القانون الدولي الإنساني وقواعده. وهذا الرأي يضاف إلى رأي اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والذي يؤكد أن صنع الأسلحة النووية وحيازتها وتجربتها تشكل أخطر التهديدات للحق في الحياة. إن هذه الآراء والمواقف تثير تساؤلا جديا عن مدى قانونية امتلاك الأسلحة النووية، وتفرض على المجتمع الدولي، وبالذات على الدول النووية، التزاما إضافيا بالسعي لإزالة هذه الأسلحة بأسرع وقت ممكن. وكخطوة أولى في هذا الاتجاه لا بد من قيام الدول النووية بإعطاء ضمانات ملزمة للدول غير النووية بعدم استخدام أو التهديد باستخدام هذه الأسلحة ضدها.

ولقد تشرف بلدي بالمشاركة مع ٢٧ عضوا آخر في مؤتمر نزع السلاح، وبتنسيق من وفد جمهورية مصر العربية، بتقديم برنامج العمل لإزالة الأسلحة النووية (الوثيقة CD/1419). ونأمل أن يشكل هذا البرنامج أساسا واقعيا لعمل اللجنة المخصصة لنزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، والتي نأمل أن تشكل في بداية دورة المؤتمر القادمة. كما نأمل أن يعطي مؤتمر نزع السلاح في دورته القادمة دفعة لجهود نزع السلاح النووي من خلال صياغة اتفاقية حظر إنتاج المواد الانشطارية

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

لأغراض التسلح، بما يضمن منع الانتشار الرأسي والأفقي لهذه المواد.

كذلك شهد العام الماضي عقد اتفاقيات وقيام مبادرات لإنشاء أو لتوسيع المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وللأسف بقيت منطقة الشرق الأوسط استثناء من هذا الاتجاه رغم الرغبة المعلنة لدول المنطقة والدعم الدولي لذلك، والسبب هو أن اسرائيل التي تمتلك الأسلحة النووية وباقي أسلحة التدمير الشامل ترفض التخلي عن خيارها النووي والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتصر على إرهاب دول المنطقة بأسلحتها النووية وبقية أسلحة التدمير الشامل التي بحوزتها وتتجاهل قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وقرارات العديد من المحافل الدولية والإقليمية الأخرى التي تدعوها لنبذ الخيار النووي.

إن حالة اسرائيل في البقاء وحيدة في منطقة الشرق الأوسط خارج نظام عدم الانتشار رغم أن قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) دعاها لإخضاع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة بشكل عاجل، إنما هي مثال صارخ على ازدواجية المعايير الدولية وازدواجية تنفيذها.

إن من المعروف أن حصول اسرائيل على السلاح النووي وتطويره والإصرار على الاحتفاظ به بدون لوم أو مساءلة، ولا أقول هنا عقوبات، لم يتم لولا مساعدة ودعم الولايات المتحدة، وهي الدولة الوديعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والعضو الدائم والمؤثر في مجلس الأمن.

إن مما يعزز الثقة ويسرع بجهود المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح هو التزام الدول جميعا بمبادئ الميثاق وأحكام القانون الدولي، وبالذات مبدأ الاحترام الكامل والمتبادل لسيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ونبذ استخدام القوة.

وللأسف الشديد فإن هذه المبادئ يجري انتهاكها في شتى بقاع العالم كل يوم. وبلدي يتعرض منذ سنين لمحاولات تدمير منظم تقودها الولايات المتحدة التي تفرض بالقوة المسلحة مناطق لحظر الطيران شمال وجنوب العراق. كما توجه الولايات المتحدة صواريخها على العراق بين الحين والآخر، وآخرها عدوان يومي ٣ و ٤ من الشهر الماضي، لأنها كما تقول ("ترغب") في معاقبة العراق. إن هذه الممارسات وغيرها تضعف سلطة القانون الدولي وقواعد العلاقات السلمية بين الدول، وتخلق سوابق تعود بالمجتمع الإنساني إلى شريعة الغاب وسطوة القوي. ويصبح هدف نزع السلاح إزاءها مجرد وهم.

إن الزخم الذي كونته المبادرات الحالية في مجال نزع السلاح يحتاج منا جميعا إلى الدعم والمواصلة. ولهذه الأسباب فإننا نرى أن عقد دورة الجمعية العامة الرابعة، المخصصة لنزع السلاح، قبل عام ٢٠٠٠، سيكون مناسبة لتعزيز جهود المجتمع الدولي في هذا المجال، وسيحقق فرصا أكبر لنجاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المقرر عقده عام ٢٠٠٠، والذي نأمل أن ينعقد على حين تكون عالمية المعاهدة قد تحققت، وتكون المادة السادسة من المعاهدة في طريق التنفيذ وفق الجدول الزمني المأمول، للوصول إلى هدف نزع السلاح النووي تحت رقابة دولية فعالة بحلول عام ٢٠٢٠.

السيد بوانغ (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفدي سيتخلى عن حقه في تهنئتكم، يا سيدي الرئيس، ولكنه يود صادقا أن يؤيد كل الكلمات الرقيقة التي وجهت إليكم.

إن المادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تعطي لأية مجموعة من الدول حق عقد معاهدات إقليمية يقصد منها إخلاء مناطق تلك الدول من الأسلحة النووية. وقد رأت أن تستفيد من هذه الميزة، بصفة جادة ومتحمسة، بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب المحيط الهادئ، وأفريقيا، من خلال معاهدات تلاتيلولكو، وراروتونغا، وبيليندابا، وبانكوك، على التوالي، فمضت كل منها إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في إقليمها. إن في هذا، مشفوعا بالتزام تلك الدول الصارم بأحكام معاهدة عدم الانتشار، دلالة واضحة على التزامها بعدم الانتشار وبنزع الأسلحة النووية.

ومن الأمور المشجعة أيضا أن يلاحظ أن الدول الحائزة للأسلحة النووية قد التزمت فعلا، في أغلبية الحالات بالبروتوكولات الواجبة التطبيق في هذا الشأن. غير أن عدم وجود التزامات مماثلة فيما يتعلق بمعاهدة بانكوك يظل مدعاة لقلق وفدي. فلا يمكن إنكار أن هذه الترتيبات التي تم التوصل إليها بحرية، قد أسهمت إسهاما نشيطا في تخليص نصف الكرة الأرضية نهائيا من تلك الأسلحة التي توقع أشد الرهبة في النفس. ولذا ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقيم الدليل على التزامها بالمادة الأولى من معاهدة عدم الانتشار، وعلى تضامنها معنا بوصفنا شركاء بموجب تلك المعاهدة، وذلك بالتوقيع على جميع البروتوكولات ذات الصلة، المرافقة بمعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

إن التزامنا، بوصفنا دولة غير حائزة للأسلحة النووية، بعدم الانتشار وبنزع السلاح النووي، ليس مقصورا على انضمامنا إلى المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي تخصنا. فقد تقدم وفد البرازيل، تمسكا بالمثل العليا التي تتمثل في معاهدات بانكوك وبيليندابا وراروتونغا وتلاتيلولكو، بمبادرة لإخلاء جميع نصف الكرة الأرضية الجنوبي والمناطق المتاخمة من الأسلحة النووية، وساند وفدنا تلك المبادرة المحمودة مساندة كاملة، كما نشيد بالمشاعر المماثلة التي أعرب عنها في هذه اللجنة.

وعلى الرغم من التزامنا الذي لا يتزعزع بأحكام معاهدة عدم الانتشار، ومن النداءات المتكررة على مر السنين من أجل حصولنا على ضمانات، من خلال صك دولي ملزم قانونا، ضد تهديد شركائنا الأقوياء بالأسلحة النووية، أو استعمالهم لتلك الأسلحة، فإن استجابتهم لم تكن مطمئنة على الإطلاق وبينما نرحب بقرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥)، فإننا لا نزال نعتقد أن مطالب الأغلبية الساحقة من مجموع أعضاء هذه المنظمة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال صك دولي ملزم قانونا.

ونحن نرحب باعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كخطوة في الاتجاه الصحيح نحو القضاء الكامل على الأسلحة النووية. غير أن هذه المعاهدة محدودة النطاق على الرغم من أن العنوان الذي أطلق عليها يضم كلمة "شامل"، هو أمر مخيب جدا للآمال فقد كان أملنا ألا تحظر هذه المعاهدة التفجيرات النووية فحسب، بل أن تشمل جميع جوانب النشاط المتعلق باستحداث مزيد من الأسلحة النووية، مثل عمليات المحاكاة بالحاسبات الإلكترونية. ونحن نأمل ونرجو ألا يكون ذلك تحايلا مقصودا في الصياغة، من الذين يعرفون كيف يتملصون من ممارسة خلافية عفا عليها الزمن، مع ترك الحرية لهم للاستفادة من قدرتهم المعروفة وإن تكن غير معلنة.

إن نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لا يعتوره، من حيث مداه، نقص متعمد فحسب، بل إن اتجاه هذا النص إلى عدم الفعالية يزيده خطورة ما يبذل من جهود لإعاقة دخوله في حيز النفاذ. وربما كان من الأفضل عدم الخوض في هذا الموضوع الخلافي. ومع ذلك، فقد قبلنا ذلك النص باعتباره الفتات الوحيد الذي يمكن الحصول عليه من آليتنا المرشّدة جدا، الخاصة بنزع السلاح.

وبعد مولد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تكون الخطوة المنطقية التالية، فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، هي السير بوتيرة أسرع بكثير في التفاوض لإبرام صك يحظر إنتاج وتخزين المواد الانشطارية الصالحة لصنع الأسلحة. ونحن نحث بشدة على أن يبدأ دون تأخير عمل لجنة مخصصة معنية بمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة.

ويثني وفدي على الولايات المتحدة لتصديقها على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها. ويسعدنا على الأخص إعلان الرئيس كلينتون استعداد الولايات المتحدة لأن تبدأ مناقشة إمكانيات القيام بالمزيد من تخفيض الترسانات غير أن الاستعداد لمناقشة "الإمكانيات" و "التخفيضات" فقط، مقترنا بتأخيرات في التصديقات، لا يبشر بأن تكون عملية معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها تدبيرا ناجعا لنزع السلاح. إن هذا السيناريو لا يمكن إلا أن يؤدي إلى رؤية عملية هذه المعاهدة باعتبارها تسويغا متفقا عليه للترسانات التي تحوزها كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، بدلا من أن تكون التزاما بنزع السلاح النووي.

وفي هذا الصدد، يظل وفدي مقتنعا بأن التقدم في نزع السلاح النووي لا يمكن إحرازه إلا من خلال صك قانوني، يمكن التحقق منه، يتفاوض عليه شتى الأطراف ويحظى بموافقة دولية. والفتوى التي صدرت عن محكمة العدل الدولية بشأن التزامنا، بوصفنا أعضاء في هذه المنظمة، فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، واضحة جدا.

إن بوتسوانا، شأنها شأن البلدان الأخرى غير المنحازة، تؤيد تأييدا كاملا مبادرة مجموعة الـ ٢١ وغيرها للبدء في مفاوضات حول برنامج متدرج لنزع السلاح النووي. ونعتقد أن هذا الاقتراح يمثل نهجا صالحا للغاية يمكن أن يفيدنا فائدة كبيرة في إزالة الأسلحة النووية في إطار محدد الزمن.

وترحب بوتسوانا بإقرار هيئة نزع السلاح، في دورتها الموضوعية هذا العام، للمبادئ التوجيهية لعمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي. إن اعتقادنا وممارستنا كانا دائما أن جميع الأسلحة الحربية يجب ألا تترك إلا في أيدي المكلفين بمسؤولية كفالة الأمن الوطني، وألا تتاح حيازتها أو استعمالها لأي فرد آخر من أفراد الجمهور.

وبالإضافة إلى ذلك فإن حجر الزاوية في سياستنا الخارجية هو أنه يجدر بنا أن نسعى دائما إلى إقامة علاقات حسن جوار، وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى ذات السيادة. غير أن ذلك لا يمكن أن يتحقق على حساب وجود آلية يعتمد عليها للدفاع عن أنفسنا - ومن هنا نشأ التزامنا بإبقاء قوة دفاع صغيرة شديدة الضبط والربط والفعالية، ولجوؤنا إلى لجان ثنائية مختلفة على الصعيد دون الإقليمي، لمعالجة مسائل الأمن، حسب مقتضى الأحوال. ونحن واثقون من أن إنشاء الهيئة المعنية بالشؤون السياسية والدفاع والأمن للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قد أفسح المجال لمزيد من بناء الثقة في منطقتنا.

وختاما فقد أوضح وزير خارجيتنا، في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، موقف بوتسوانا بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد. لقد وصفت تلك الأجهزة، بحق، بأنها "أسلحة دمار شامل بطيئة الحركة". ونحن جميعا ندرك المأساة الإنسانية الناشئة عن استعمالها. ولذا فإننا نرى أن الرد الوحيد على هذا التهديد هو حظر كامل لإنتاجها وتخزينها ونقلها واستعمالها. ولا نعتقد أيضا أن استحداث ألغام أخرى، يفترض فيها أنها أفضل، بمعنى أنها تدمر نفسها بنفسها، هو حل، فإن ذلك ليس من شأنه سوى زيادة فعالية استعمالها غير المسؤول، مما يسبب مزيدا من البؤس أشد فظاعة. وفي هذا الضوء، يتعهد وفدي بالعمل في تعاون مع الوفود الأخرى التي تشاطره تفكيره، بشأن المبادرات الرامية إلى حظر تلك الأجهزة.

السيد ماكوك (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الدول الـ ١٣ الأعضاء في الاتحاد الكاريبي التي هي أعضاء في الأمم المتحدة - أنتيغوا وبربودا، وبربادوس وبليز وترينيداد وتوباغو، وجامايكا وجزر البهاما ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسورينام وغرينادا وغيانا - أهنئكم، سيدي الرئيس، وأهنئ أعضاء المكتب، على انتخابكم لمناصبكم. وأود أن أؤكد لكم كامل دعمنا في اضطلاعكم بمسؤولياتكم. وأود أيضا أن أشيد بسلفكم العظيم السفير أردينشولون، ممثل منغوليا، على قيادته المقتدرة للجنة خلال الدورة الخمسين.

يجب أن يكون الهدف الرئيسي لهذه اللجنة هو إقامة عالم يشعر فيه أبناؤنا بمزيد من السلام والأمان. إن المداولات في هذه اللجنة لا تدور حول قضايا مجردة، لأن

المواضيع الأساسية المطروحة أمامنا تتعلق بالقدرة المفزعة على تدمير الحياة والممتلكات، والتي طورت عبر سنوات طويلة. ونحن هنا لأننا شهدنا ويلات الحرب، وأثر تجارب واستعمال الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل على النساء والرجال والأطفال. ويجب ألا تغيب عن بالنا أبدا هذه الحقيقة ونحن نبدأ مهمة وضع صكوك لتقليل التهديد الذي يتعرض له العالم بسبب أسلحة الحرب.

ويشجعنا التقدم المحرز في معالجة مشاكل الانتشار النووي عن طريق مبادرات متتالية للحد من الأسلحة، ولكننا نسلم بأنها ليست وافية بالغرض لأننا نعلم أنه لا ينبغي أن يوجد سلاح نووي واحد. ولن تكتمل مهمتنا إلا عندما يتحقق هدف نزع السلاح على جميع الجبهات.

لقد عالج الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة مسألة ذات أهمية أساسية لوفود الاتحاد الكاريبي، وهي مسألة نزع السلاح الجزئي. ففي كل سنة يموت عشرات الآلاف من البشر بالأسلحة الصغيرة من جراء أعمال الإرهاب وجرائم المنازعات الأخرى بمختلف أنواعها. ونحن نرحب بالجهود التي بذلت لتقديم المساعدة للدول الصغيرة في كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وفي مساعدتها على جمع هذه الأسلحة. وننوه بالتدمير الرمزي للأسلحة الصغيرة في تمبكتو بمالي، في أوائل هذا العام، بدعم من الأمم المتحدة. فهذه الجهود مهمة لعمليات حفظ السلام ومنع نشوب الصراعات ويجب تشجيعها.

إن التهديد الناشئ عن الزيادة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة يقلق الدول الصغيرة مثل دولنا بشكل خاص، بسبب ارتباطه بالجريمة والعنف. فالصلة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات تبعث على كثير من القلق، لأن أموال المخدرات وأموال الأسلحة تؤثر على نحو خطير على زعزعة استقرار المجتمعات الصغيرة والسريعة التأثر والمنفتحة. وينبغي ألا نستخف بقدرة هذا العنصر الإجرامي على تقويض أمن واستقرار الدول الصغيرة.

إننا نحث البلدان المنتجة على تنفيذ تدابير قاطعة لوقف التدفق غير المشروع لهذه الأسلحة. وهذا مجال يتطلب تعاونا دوليا وثيقا بين الدول التي تنتج هذه الأسلحة والدول التي تقع ضحية للاتجار غير المشروع بها. ونحن نتفق مع الملاحظة الواردة في تقرير الأمين العام (A/51/1) بأن انتهاء الحرب الباردة يتيح فرصة لم يسبق لها مثيل للتدخل على هذه الجبهة من أجل مراقبة إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها وتكديسها واستخدامها.

ومما يغفر لبلدان الاتحاد الكاريبي أنها عالجت مسائل معينة لنزع السلاح باعتبارها شاغلا بعيدا. فلم يكن لدينا الميل ولا الموارد لتطوير الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيميائية. ولكن طبيعة أسلحة الدمار الشامل ذاتها - قدرتها على إلحاق الأذى بصورة عشوائية - تقتضي أن تصبح شاغل الدول المعنية بالسلم والأمن الدائمين. ولهذا السبب، اتخذت الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي خطوات عملية لمعارضة إدخال الأسلحة النووية إلى منطقتنا.

والدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي أطراف ملتزمة في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - معاهدة تلاتيلولكو. ونحن نرحب بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا وجنوب شرقي آسيا وجنوب المحيط الهادئ، ونؤيد تأييدا قويا مبادرة البرازيل بقيامها، في هذه الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، بتقديم مشروع قرار بشأن جعل نصف الكرة الجنوبي خاليا من الأسلحة النووية.

وبينما نواصل تركيز اهتمامنا على مسألة الأسلحة النووية، يجب ألا تغيب عن بالنا العناصر التي تغذي قدرة الدول على إنتاج هذه الأسلحة الفتاكة. إننا نحث المجتمع الدولي على اتخاذ خطوات ملموسة لحظ إنتاج وتخزين المواد الانشطارية لإنتاج الأسلحة النووية. ونحن ندرك، كما يشير تقرير الأمين العام، أن:

> "المخزونات الكبيرة من المواد الانشطارية التي تصلح للاستخدام في الأسلحة لا تزال تشكل مخاطر كبيرة على شعوب العالم وبيئته". (A/51/1، الفقرة ١٠٧٩)

ولذلك فإننا نؤيد بقوة الجهود الرامية إلى فرض رقابة صارمة على نقل المواد الانشطارية والنفايات النووية وعلى التخلص منها.

إن مسألة نقل النفايات النووية مسألة تثير قلقا وخوفا كبيرين لدى شعوب منطقة البحر الكاريبي، التي

تعتمد اعتمادا كبيرا على السياحة ونظامها الايكولوجي الهش. ويشعر مواطنوها بالقلق إزاء الأثر المحتمل للتلوث الناجم عن النفايات النووية التي تمر في مياهها. وقد أعيد التأكيد في الاجتماع الأخير للجنة الدائمة لوزراء الخارجية للاتحاد الكاريبي على قلق المنطقة من مخاطر هذه الممارسة. وأعرب وزراء الخارجية عن الجزع بشكل خاص من جراء نقل شحنات عبر المنطقة خلال موسم الأعاصير وفي فترة ازدياد النشاط الزلزالي في المنطقة، ودعوا المجتمع الدولي إلى احترام مخاوف المنطقة من آثار هذه الممارسة. ونحن نرحب بتحرك بعض الدول لاتخاذ تدابير الأمان اللازمة لتحسين مراقبة المواد الانشطارية والنفايات النووية وإدارتها وحمايتها، ونحث على مواصلة اليقظة في هذا المجال.

ونرحب باعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي نعتبرها خطوة هامة نحو نزع السلاح النووي الكامل. ومع ذلك، نحث المجتمع الدولي على ألا يكون راضيا عن الذات بهذه الخطوة الهامة، والمحدودة في الوقت ذاته، نحو الأمام. فيجب أن ننتهز الفرصة لمعالجة المسألة الأساسية، مسألة نزع السلاح الشامل بوصفها من الأمور الملحة.

ونرحب أيضا بالخطوة نحو إجراء مشاورات للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، استعدادا لعقد الاجتماع الأول للجنة التحضيرية المؤدي إلى المؤتمر الاستعراضي القادم لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠. ونحن نواصل حث الدول الحائزة للأسلحة النووية على التقيد بالتزاماتها بعدم انتشار الأسلحة النووية بالانضمام إلى تلك المعاهدة.

وفي هذا العام، سيولى اهتمام كبير لمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد. وتؤيد بلدان الاتحاد الكاريبي التحرك نحو فرض حظر عالمي على هذه الأسلحة الفتاكة والعشوائية، التي لا تزال تؤدي إلى تشويه وقتل الكثير من المدنيين الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال. والحقيقة المحزنة هي أنه عندما يتحقق السلم، وتصمت المدافع، فإن هذه الأسلحة المهلكة تظل تهدد أرواح الناس وقت السلام. إن منطق الحد من توفر واستخدام الأسلحة التي يصعب السيطرة عليها منطق مقنع، ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل بحزم وبسرعة لمعالجة هذه المشكلة. وإن الوقف الاختياري المعلن بالفعل من جانب بعض الدول يبعث على الأمل في اتخاذ إجراء إيجابي بشأن هذه المسألة الهامة. ونحن نحث الدول المنتجة لهذه الألغام البرية، وهي الدول التي لم تعلن الوقف الاختياري ولم تنفذه تمشيا مع النداء الصادر في القرار ٥٠/٧٠، على أن تفعل ذلك.

وقليل من الأشياء التي صنعها الإنسان تثير فزعا أكبر من الفزع الذي تثيره الأسلحة المسببة للمرض. إن الاستحداث المتعمد لناقلات الأمراض الفتاكة كأداة للحرب يجب وضع حد له. إننا نحث الدول التي تمتلك تلك الأسلحة على أن تتعاون في المجهود الرامي إلى إعمال أحكام اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء عدم تحقيق أهداف اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. إن تلك الاتفاقية هامة لجدول أعمال نزع السلاح لأنها تنص على الشفافية والتحقق وترتيبات التدمير، التي كان من الواجب اتخاذها منذ أمد طويل.

وتعتقد دول الاتحاد الكاريبي أن المهمة الحاسمة للقضاء على أسلحة الدمار الشامل يجب أن تقترن بالتصميم على تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة. والآن يجب أن يضاهي الالتزام الهائل بتوفير رأس المال والموارد البشرية من أجل سباق التسلح التزام مماثل أو أكبر برفاهية الجنس البشري.

وفي هذا السياق، نرى ضرورة مواصلة الحوار بشأن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية.

وينبغي لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة القادمة المكرسة لنزع السلاح أن تعكس العلاقة المتبادلة بين نزع السلاح والتنمية والسلم والأمن. فبدون التنمية، سيظل السلم هدفا يستعصي تحقيقه. وقد حان الوقت للالتزام باستثمار مواردنا في البشر لا في الأسلحة، وفي النهوض بالسلم لا في الإعداد للحرب.

ونود أن نعرب عن قلقنا لأن المراكز الإقليمية للسلم ونزع السلاح، التي يمكن أن تضطلع بدور هام في الترويج لهدفي نزع السلاح والسلم على الصعيد الإقليمي، لا تزال تعاني من نقص الموارد. وقد أوضح الأمين العام في تقريره (A/51/403) أن المركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح

في أفريقيا، في لومي، قد تعيَّن عليه أن يُجمد وظيفة مدير مركز لومي وأن أنشطة المركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في ليما، قد عُلِّقت. ونشير إلى اقتراحه باستكشاف وسيلة بديلة لتمويل المركزين. ونحن نتطلع إلى تقريره عن هذه المبادرة في الوقت المناسب.

ونحث المجتمع الدولي على اتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لمعالجة انتشار الأسلحة المدمرة. ويجب أن نلزم أنفسنا بكبح جماح تدفق جميع الأسلحة، بالنظر إلى أن هدفنا النهائي هو إزالة أسلحة الدمار الشامل من مخزونات أي دولة وكل دولة وتخفيض مخزونات الأسلحة التقليدية إلى الكميات الضرورية قطعا لأغراض الدفاع الوطني والسلامة العامة.

السيد أكبلوغان (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم وفد بنن، أود أولا أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى أثناء الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

والاحتفال اليوم، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بالذكرى السنوية الحادية والخمسين لدخول ميثاق الأمم المتحدة حيز النفاذ، يعطي وفدي الفرصة ليؤكد من جديد على التزام بنن بالعمل من أجل تحقيق مثل السلم والتنمية والعدالة الاجتماعية المنصوص عليها في الميثاق. إن التصميم المعبر عنه في الميثاق على العمل على:

"أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب".

أساسي اليوم كما كان قبل ٥١ عاما.

وفي السياق الدولي الراهن، الذي يتسم بالتكافل والعولمة المتزايدين، من الضروري أن تظهر الدول الأعضاء قدرا أكبر من الإرادة السياسية بتكثيف الحوار والمشاريع المشتركة وبتعزيز التعاون الدولي من خلال تدابير بناء الثقة، التي يمكن أن تخفف من حدة التوتر وخطر نشوب مواجهة مسلحة بين الدول.

ومن نفس هذا المنطلق، من المشجع أن نلاحظ أن تعزيز السلم والأمن الدوليين ونزع السلاح، لا سيما السلاح النووي، يتصدر الشواغل الرئيسية للمجتمع الدولي في نهاية القرن العشرين.

ومما لا شك فيه أنكم ستتفقون معي، يا سيدي، أنه لكي يكون السلام حقيقيا ودائما، فإنه يجب أن يقوم على نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية. وهذا هو سبب ترحيب بنن بالتطورات الإيجابية الأخيرة في نزع السلاح الإقليمي والدولي.

قبل عام، قرر مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، مما يعزز احتمالات نزع السلاح. ويجب علينا أن نلتمس مجتمعين تحقيق هدف عدم الانتشار في جميع جوانبه، بغية ضمان أن تصبح المعاهدة أداة دولية حقيقية لنزع سلاح نووي فعال، وكذلك أساسا متينا لمزيد من التعاون الدولي المثمر في استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية على أساس غير تمييزي، وفي إطار نظام ضمانات دولية معترف به.

إن توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في هذه الدورة هو بالتأكيد معلم على طريق تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وهما هدفان رئيسيان للمجتمع الدولي.

وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ والتوقيع في ١١ نيسان/ابريل ١٩٩٦ على معاهدة بليندابا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا يجسدان الجهود التي تبذل على الصعيد الإقليمي لكبح جماح سباق التسلح ووقفه ولبناء عالم خال من الأسلحة النووية.

ولا تزال المشاكل المتصلة بالأسلحة التقليدية، ولا سيما انتشار الأسلحة الخفيفة، وخاصة الألغام البرية المضادة للأفراد، تهدد الأمن الدولي. وبالتالي، فإن وضع استراتيجية للحظر الشامل للألغام البرية المضادة للأفراد يجب أن يظل محل الأولوية للمجتمع الدولي.

ولتحقيق هذه الغاية، يرحب وفدي بحرارة بتنقيح البروتوكول الثاني لاتفاقية الأسلحة التقليدية، ولا سيما فرض قيود على استخدام الألغام البرية. ونحن نرحب بجهود هيئة نزع السلاح التي قامت، بعد ثلاث سنوات من العمل، باعداد مجموعة من المبادئ التوجيهية لمراقبة نقل الأسلحة على الصعيد الدولي والقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

وفي ضوء عواقب انتشار الأسلحة الصغيرة على سلم واستقرار العديد من البلدان النامية، ينبغي للجنتنا أن تعلق أهمية كبيرة في هذه الدورة على النظر في وسائل لتعزيز المشاركة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية الذي أنشئ في عام ١٩٩٢.

وأود أن أكرر الإعراب عن تأييد بلدي لعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة مكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٩٧. وستوفر هذه الدورة الفرصة لجميع الدول الأعضاء لتدعيم عملية نزع السلاح العام الكامل، بغية توطيد السلم والأمن الدوليين.

وإذ نقترب من بداية قرن جديد، فإن المشاكل التي تجابه المجتمع الدولي عديدة ومعقدة. ولحلها، يجب أن نلزم أنفسنا، كما أكد الإعلان الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة:

"بتشجيع الأخذ بأساليب ووسائل التسوية السلمية للمنازعات وفقا لميثاق الأمم المتحدة وتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال منع الصراعات وفي الميادين الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناء السلام". (القرار ٥٠/٦، الفقرة ١)

السيد أفيتو (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إذ أنضم إلى المتكلمين في المناقشة العامة، أود أن أنقل إليكم، سيدي الرئيس، أخلص تهانئ وفدي لا على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى فحسب، ولكن أيضا على الطريقة القديرة التي تسيرون بها عملنا. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بسلفكم، السفير أردينشولون ممثل منغوليا، الذي سيَّر أعمالنا في الدورة الخمسين ببراعة ومهارة. ونتقدم بالتهنئة أيضا إلى سائر أعضاء المكتب، وكذلك إلى السيد لين، أمين لجنتنا الجديد، وإلى جميع زملائه.

إن الدورة الحالية، المعقودة فورا عقب الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، تعطينا الفرصة لتقييم التطورات التي وقعت في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي على مدى الإثني عشر شهرا الماضية.

وفيما يتعلق بهذا الاستعراض، يرحب وفدي بالتوقيع، في نيسان/أبريل ١٩٩٦ في القاهرة، على معاهدة بليندابا وبروتوكولاتها، بجعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونرحب أيضا بالتطورات الإيجابية العديدة الأخرى، بما فيها، من بين أشياء أخرى، دخول معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها حيز النفاذ وتوقيع الأطراف المعنية على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها، واعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ومصادقة ٦٤ دولة على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، التي نأمل أن تدخل قريبا حيز النفاذ، والتوقيع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ على معاهدة بانكوك، مما يجعل منطقة جنوب شرقي آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وهذه القائمة الطويلة بالأعمال الايجابية تشهد على الاهتمام المتزايد دائما الذي يبديه المجتمع الدولي لمسائل نزع السلاح التي تعتبر إحدى الطرق التي تتيح إرساء السلم والأمن الدوليين أو صيانتهما.

وفيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي وقعتها حتى الآن ١٢٦ دولة، بما فيها توغو، وصدقت عليها دولة موقعة، يعتقد وفد بلدي أنه على الرغم من عيوبها التي حالت. للأسف، دون اعتمادها بتوافق الآراء، فإن المعاهدة وبروتوكولاتها المختلفة تشكل معلما هاما وخطوة إضافية هامة على الطريق المؤدي إلى نزع السلاح النووي.

فهل هناك ظروف تبرر، في نظر القانون الدولي، استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها؟ لقد طرحت الجمعية العامة هذا السؤال قبل عامين على محكمة العدل الدولية التي قررت، بإصدارها لفتواها، أنه من المفيد، بل من المهم، استرعاء انتباه المجتمع الدولي إلى الحاجة إلى أن يضطلع بالتزامه

"بالدخول بنية حسنة في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، واختتام هذه المفاوضات". (A/51/4، الفقرة ١٨٢)

وعلى أساس هذه الفتوى الصادرة عن المحكمة، يود وفد بلدي أن يحث الدول الحائزة للأسلحة النووية، وكذلك مؤتمر نزع السلاح، على اتخاذ كل الخطوات اللازمة للدخول، في أقرب وقت ممكن، في مفاوضات تؤدي في نهاية المطاف إلى إعداد اتفاقية بشأن الحظر الكامل لاستخدام الأسلحة النووية.

وفي نفس هذا الشأن، يدعو وفد بلدي المؤتمر إلى أن يدرج في برنامج عمله لعام ١٩٩٧، وأن يدرس على أساس الأولوية، مسألة إعداد صك قانوني دولي يحظر إلى الأبد انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة.

وفي مجال نزع السلاح التقليدي، تعرب توغو عن استيائها من مواصلة استخدام أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وهذه، بصفة خاصة، هي حالة الألغام البرية المضادة للأفراد، التي تؤدي كل يوم إلى اصابة عشرات الآلاف من الضحايا الأبرياء في جميع أنحاء العالم. ويرحب وفد بلدي بالتقدم الذي حدث مؤخرا والذي أدى إلى تنقيح وتحسين البروتوكول الثاني لاتفاقية عام ١٩٨٠ المعنية بهذا النوع من الأسلحة. وفضلا عن ذلك، يحيي وفد بلدي الإحساس بالمسؤولية الذي أبدته كل الدول التي قررت فرادى، أيضا هذا العام، أن تعتمد أو أن تمد الوقف الاختياري لتصدير الألغام المضادة للأفراد.

وتدعو توغو المجتمع الدولي إلى أن يراعي مراعاة تامة الخطر الكامن في هذه الأجهزة، وأن يبذل قصارى جهده للدخول في مفاوضات في أقرب وقت ممكن، في اطار التعاون الدولي المتزايد، بهدف اعتماد اتفاقية تحظر انتاجها ونقلها وتخزينها واستخدامها. وتلتزم حكومة توغو مرة أخرى بأن تؤيد أية مبادرة في هذا الشأن، وكذلك كل القرارات الرامية إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الأنشطة في مجال إزالة الألغام.

وانتشار الأسلحة الخفيفة والصغيرة ونقلها غر المشروع يشكلان أيضا تهديدا خطيرا للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ومالم تتخذ إجراءات متضافرة وقوية ضد هاتين الظاهرتين، فإن الصراعات الداخلية أو المحلية، وكذلك الأعمال الهدامة وأعمال اللصوصية والتخريب التي ترتكب، أو حتى تؤيد، باستخدام هذه الأسلحة، ستستمر فترة طويلة قادمة في النيل من الجهود التي تبذلها حكوماتنا في سبيل نزع السلاح والتنمية.

ويرى وفد بلدي أن أفضل طريق يجب سلوكه لمنع هذا الانتشار الفوضوي والنقل غير المشروع للأسلحة التقليدية هو تعزيز النهج الإقليمي لنزع السلاح؛ ومن واجب المجتمع الدولي أن يولي هذا الأمر الاهتمام الذي يستحقه. وفي هذا السياق، يجب أن يستغل بقدر أكبر التآذر والتعاون التقني لمراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلم ونزع السلاح. وهذه المراكز آليات حقيقية لنزع السلاح الإقليمي أنشأتها الجمعية العامة، ومقارها في توغو بالنسبة لأفريقيا، وبيرو بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ونيبال بالنسبة لآسيا والمحيط الهادئ.

ولا حاجة هنا إلى العودة لأصول هذه المؤسسات الثلاث. ومع ذلك، لنؤكد أنه، في التقرير السنوي للأمين العام عن حالة المركزين الإقليميين في أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية وأنشطتهما، الوارد في الوثيقة A/51/403 المؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، استنكر الأمين العام الحالة المالية الحرجة التي يمر بها المركزان، غير أنه أكد مرة أخرى الدور الهام الذي يمكنهما الاضطلاع به في منطقتيهما في بناء الثقة وصيانة وتوطيد السلام والاستقرار السياسي، وكذلك في أنشطة الحد من الأسلحة وتحديدها، وهي أنشطة لا تنفذ تنفيذا كاملا لعدم توفر الموارد الكافية.

وفيما يتعلق بصفة خاصة بالمركز الإقليمي لأفريقيا الذي نتشرف باستضافته في بلدنا، يسعدني أن أؤكد أنه على الرغم من الموارد المحدودة المتاحة له، وبعكس الأعوام السابقة، فقد استطاع في الإثني عشر شهرا الماضية أن يضطلع بعدد من الأنشطة الجديرة بالثناء. والواقع أنه أثناء الفترة قيد الاستعراض اضطلع المركز بالولاية التي كلفته بها الجمعية العامة وفقا للقرار ١٥١/٤٠ زاي المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، فواصل نشر المعلومات عن السلام ونزع السلاح والأمن. كما نظم اجتماعات عديدة في مقره لتبادل الآراء، متيحا الفرصة للمشاركين فيها من السياسيين وممثلي المنظمات غير الحكومية والأكاديميين والجمهور بصفة عامة، لأن ينظروا في المسائل المتعلقة بالسلام ونزع السلاح والأمن والتنمية في أفريقيا.

وقد عمل المركز أيضا على أن يوسع إلى أقصى حد نطاق توزيع نشرته ربع السنوية، "The African Peace Bulletin" التي تصدر بالفرنسية والإنكليزية وتتناول أخبار هذه المنطقة في القارة الأفريقية. ومن الجدير بالذكر أيضا أنه بعد الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، واستجابة لدعوة من حكومة توغو، نظم القائم بالأعمال في المركز سلسلة من المحاضرات والمناقشات لموظفي الجامعة والعاملين في مجال البحوث تتعلق على وجه الحصر بموضوع "الأمم المتحدة تواجه تحديات حفظ السلام". وقد أورد الأمين العام قائمة كاملة

بالأنشطة التي أجريت في مركز لومي منذ إصدار قرار الجمعية العامة ٧١/٥٠ جيم المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وهي ترد في الفقرات ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ من تقرير الأمين العام.

وفي هذا السياق، تود حكومة توغو وقيادة المركز أن تتقدما بامتنانهما العميق لحكومات فنلندا والنرويج والسويد وجنوب أفريقيا، وللمنسق المقيم للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة، وكذلك لقيادة مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية ومقره تورينو بايطاليا، فقد أتاحت إسهاماتها الطوعية ومساعداتها التقنية للمركز الأفريقي أن يضطلع بنجاح بكل الأنشطة المذكورة.

وفي ختام تقرير الأمين العام، يؤكد أنه:

"... من الممكن استعراض أنشطة المركزين وتوسيع نطاقها ومواءمتها لمواجهة التحديات الراهنة وذلك شريطة أن تكفل موارد جديدة". (A/51/403، الفقرة ٢٠)

وحكومة توغو، إذ تؤيد هذه الملاحظات الهامة جدا، تنضم إلى الأمين العام مرة أخرى في توجيه نداء عاجل إلى الدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي لديها حسن النية والإخلاص الحقيقي للسلام، وكذلك إلى المنظمات والمؤسسات الدولية، بأن تقدم إسهامات طوعية كافية للصندوق الاستئماني الخاص المنشأ لهذا الغرض بغية تمكيننا من أن نعيد تنشيط هذه المراكز وأن نجعلها تعمل بفعالية لصالح نزع السلاح والسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وستنظر اللجنة في مشروع قرار يقدم مرة أخرى بشأن المراكز الإقليمية، بما فيها مركز أفريقيا. ويود بلدي أن يطلب إلى الوفود، كما حدث في الماضي، أن تتكرم بإعطاء مشروع القرار هذا كل الاهتمام الواجب، نظرا لأهمية الأهداف المنشودة لصالح البشرية جمعاء.

وتوغو، بوصفها البلد المضيف، وكما أكد بصفة شخصية السيد كوفي بانو، وزير الخارجية والتعاون لجمهورية توغو، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، في بيانه في الجلسة العامة، فإن حكومتها، التي أتاحت للأمم المتحدة مبنيين دون مقابل للمركز ولسكن مديره، ستواصل بذل قصارى جهدها للوفاء بالتزاماتها بتمكين هذه المؤسسة من تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

إن الأمن الدولي ظاهرة متعددة الأوجه، وله جوانب عسكرية وغير عسكرية على السواء. وهذه الجوانب غير العسكرية، في حالة عدم وجود الصراع المسلح أو الحرب، تعرض للخطر السلام والهدوء وفيما بين الشعوب وتحبط أية جهود للتنمية. وبالتالي، ففي سعينا لإقرار الأمن الحقيقي هناك آفات لا بد من مكافحتها بقوة، مثل الجوع والمرض والبطالة والاستبعاد الاجتماعي، حتى يقيم كل في دولته ومنطقته مناخا حقيقيا من السلام، لأن السلام شرط أساسي للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية المتوازنة والمتسقة والدائمة. وبهذه الطريقة نسهم في التقدم الاجتماعي لشعوبنا، ونساعد في بناء العالم الأفضل الذي نتوق إليه جميعا.

السيد بواكيرا (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسر وفد بلدي انتخاب السفير سيتشو رئيسا للجنة. فخبراته وصفاته الشخصية تكفل لنا النجاح في أعمالنا. أهنئه بحرارة وأهنئ سائر أعضاء المكتب. وأتعهد له بتعاون وفد بوروندي معه في اضطلاعه بواجبات الرئاسة.

لقد انقضت خمسون سنة منذ وجهت الجمعية العامة، في أول قرار لها، نداء للدول بإزالة الأسلحة الذرية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل من ترساناتها الوطنية. وهذا النداء ما زال ساريا، على الرغم من أن حقبة ما بعد الحرب الباردة قد فتحت لنا نافذة ضيقة من الفرص لتحقيق هدف تخليص العالم من الأسلحة النووية. وتلك الفرص لا بد من استغلالها لصالح نزع السلاح النووي الكامل.

وفي هذا الصدد، يسر وفد بلدي أن يحيي التقدم الذي تم إحرازه مؤخرا في مسائل نزع السلاح؛ وهو اعتماد اتفاقية الأسلحة الكيميائية وترتيبات التحقق الخاصة بها، وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، وإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، واعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتوقيع على بروتوكولات اتفاقية الأسلحة اللاإنسانية، المتعلقة بالألغام البرية والأسلحة اللازرية المسببة للعمى. ومع ذلك، ما زال يتعين القيام بالكثير قبل التوصل إلى نزع السلاح النووي العام الكامل. وعلينا أيضا أن نحظر إنتاج أسلحة أخرى قائمة على المواد

الانشطارية، وأن نكفل احترام اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وفيما يتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وفي أفريقيا بصفة خاصة، يسر بوروندي أن تشير إلى إبرام معاهدة بيليندابا في نيسان/أبريل ١٩٩٦. وهذه المعاهدة تنشئ أخيرا منطقة لانووية في القارة الأفريقية. إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية، في جنوب شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، تشكل خطوة عملاقة في اتجاه تحويل نصف الكرة الجنوبي إلى منطقة لانووية شاسعة، بغرض كفالة تحرير نصف الكرة الأرضية من الشبح النووي؛ كما أن النصف الشمالي أيضا سيتحرر تدريجيا من هذا الشبح. وعلى المجتمع الدولي أن يمضي قدما لضمان ألا يظل التهديد النووي مخيما على الجنس البشري بعد الآن.

ويجب التوقيع على مستوى العالم على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما يجب أن تدخل اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، بعد أن صدقت عليها بالفعل ٦٤ دولة. ومع ذلك، فحتى تكون هذه الاتفاقية فعالة وتحقق النتائج الإيجابية المنشودة، لا بد من أن يصدق عليها المنتجان والحائزان الرئيسيان للأسلحة الكيميائية.

ويرى وفد بلدي أن لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أهمية فائقة في العلاقات الدولية. وبوروندي، وهي من بين الدول الموقعة عليها؛ تأمل في أن تدخل هذه المعاهدة حيز النفاذ على وجه السرعة. ولا يراود أحدا، بطبيعة الحال، أية أوهام بشأن محدوديتها. ويعتقد وفد بلدي، في هذا الصدد، أن الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بالغة الأهمية. فهي تنص على أن التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها يتعارض مع أحكام القانون الدولي الساري في النزاع المسلح، وبخاصة مع مبادئ وقواعد القانون الإنساني. وينبغي للدول النووية أن تبدأ بمفاوضات بشأن معاهدة دولية لوقف وحظر استحداث وإنتاج جميع الأسلحة النووية، وتدمير جميع ترسانات الأسلحة النووية في نهاية المطاف، بغية ضمان خلو العالم من الأسلحة النووية.

وبالاضافة إلى التحديات التي تواجهنا في ميدان الأسلحة النووية، هناك أيضا أسلحة تقليدية لا تقل عنها إثارة للقلق. ويتعين على حائزي أسلحة الدمار الشامل التقليدية أن يفككوا هذه الأسلحة. إن إنتاج الأسلحة التقليدية والاتجار بها والافراط في النفقات التي تبددها بعض الدول في اقتناء الأسلحة الخفيفة، تؤدي إلى سباق تسلح يذكي لهيب الصراعات في بعض أنحاء العالم. وفي بعض مناطق العالم التي توجد صراعات فيها، ينبغي أن يرصد الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية رصدا دقيقا، كما يجب إيلاء انتباه خاص للألغام البرية المضادة للأفراد، التي تتسبب في أضرار جسيمة. وإزالة الألغام تتطلب مساعدات مالية وتقنية كبيرة. ويسرني أن ألاحظ أن المجتمع الدولي يسير بخطوات مطردة نحو حظر الألغام البرية المضادة للأفراد.

وينبغي اعتماد تدابير أخرى على الصعيد الإقليمي لتعزيز الثقة أو إعادة بنائها فيما بين دول المنطقة الواحدة أو المنطقة دون الإقليمية. وهذا هو الحال بالنسبة لمنطقة وسط أفريقيا، وهي احدى المناطق دون الإقليمية الخمس في أفريقيا، ولكل منها خصائصها المميزة، الأمر الذي يستدعي إنشاء آلية للمساهمة في نزع السلاح الإقليمي ولضمان السلم والأمن الدوليين، وهما عاملان لا غنى عنهما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما الموارد المحررة نتيجة تدابير نزع السلاح فينبغي تكريسها للتنمية التي نسعى إليها جميعا. ولبلوغ هذا الهدف يجب توفر مناخ من الثقة المتبادلة فيما بين الدول، وكذلك داخل كل دولة. وترحب بوروندي بقيام الأمين العام، في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٢، بإنشاء اللجنة الاستشارية الدائمة للأمم المتحدة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وفي ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، شارك بلدي في مؤتمر القمة الأول لرؤساء دول أو حكومات البلدان الأعضاء في تلك اللجنة الاستشارية الدائمة.

السيد غارسيا (كولومبيا)، نائب الرئيس، شغل مقعد الرئاسة.

وإن التوقيع في تلك المناسبة على اتفاق عدم اعتداء بين الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة للأمم المتحدة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا كان حدثا هاما حسن التوقيت في ضوء الصراعات التي تثير دولة ضد دولة وطائفة ضد طائفة في مختلف البلدان.

وفي بوروندي، خلفت حرب بين قوات الحكومة من ناحية وميليشيات وعصابات مسلحة من ناحية أخرى، في السنوات الثلاث الماضية، الآلاف من القتلى وتسببت

في حدوث دمار هائل. والإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا في عام ١٩٩٤ كانت ستتكرر في بوروندي هذا العام لو لم تكن جميع القوى الحية في الأمة، وجميع المجموعات الإثنية، قد طالبت وفازت بتغيير للنظام يوم ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

إن عودة الرئيس بيير بويويا إلى السلطة لم يكن انقلابا عسكريا وإنما كان مهمة إنقاذ لأمة تمر بمحنة وتقع على حافة الهلاك. والحكومة التي سقطت في يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير لم تكن قادرة على استعادة النظام أو ضمان الأمن لجميع المواطنين، أو حتى للأجانب الذين يعيشون في بوروندي. فقد كانت الميليشيات والعصابات المسلحة الخارجية تقتل المواطنين المسالمين وتنهب ممتلكاتهم. والنظام الجديد جعل من أولوياته استعادة الأمن للجميع والسلام في كل أنحاء إقليمنا الوطني.

ولذلك فإنه من غير المفهوم أن تفرض دول مجاورة حظرا عن طريق الجو والبر والبحر - أي حصارا شاملا على بوروندي. لقد أوفى النظام الجديد بجميع الشروط التي وضعتها الدول التي تفرض الحظر. وأعاد البرلمان إلى حالته السابقة، وصرح للأحزاب السياسية باستئناف أنشطتها والتزم بالتفاوض مع جميع الأطراف الوطنية بما في ذلك الفصائل المسلحة.

ولما كانت جميع هذه الشروط قد جرى الوفاء بها، فإن الجزاءات الاقتصادية الثقيلة غير المشروعة والوحشية والمفروضة على بوروندي من جانب البلدان المجاورة لها ينبغي أن ترفع لأن البلد على حافة الاختناق، ومعاناة الشعب البريء لا توصف؛ والمجاعة وشيكة الوقوع والأمراض مثل مرض الالتهاب السحائي والكوليرا وبائية بسبب نقص الأدوية.

إن الحصار الاقتصادي الشامل المفروض على بوروندي حرب مروعة تماما كالحرب التي تشن بالأسلحة. ويجب أن يرفع تحقيقا لصالح السلم والأمن في المنطقة دون الإقليمية إذا ما كان لنا أن نتجنب وقوع كارثة إنسانية في بوروندي.

السيد أبو الحسن (الكويت): السيد الرئيس، اسمحوا لي في مستهل كلمتي اليوم أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في هذه الدورة، وأتمنى لكم ولأعضاء مكتب اللجنة كل التوفيق والنجاح في أداء مسؤولياتكم.

وانطلاقا من إيماننا بأن السلام العالمي لا يمكن تجزئته، وأن الأمن في الكوكب الأرضي متشابك في تأثيراته، فإننا نرى ضرورة تعزيز روابط التعاون بين الأسرة الدولية لأن تحديات الغد مختلفة عن تحديات الأمس، ولأن الآمال التي انبعثت بانتهاء الحرب الباردة قد تلاشت وسط خضم ظروف دولية مستجدة تتصف بالحساسية والدقة وتزداد فيها كل يوم ظواهر متناقضة من صراعات قومية، ونوازع تفرقة وتفكك، وممارسات هيمنة، وتحدي البعض لإرادة مجلس الأمن وقرارات الشرعية الدولية، الأمر الذي أحدث اضطرابا في العلاقات الدولية وخلق شكوكا متبادلة تنذر بخطر يهدد مسيرة مكتسبات التطوير والتنمية ويثير التساؤلات عما إذا كانت مكتسبات العلم والتكنولوجيا قد أدت بالفعل إلى تمتع العالم بالأمن والاستقرار، أم فعلت العكس.

إن إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتوقيع عليها خلال هذه الدورة، ليسا سوى خطوة رئيسية في سبيل تحقيق هدف ذي أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي في ميدان نزع السلاح، كما أنه تأكيد على الالتزام بالأهداف المحددة في وثيقة المبادئ والأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين المعتمدة بتاريخ ١١ أيار/مايو ١٩٩٥ عند اختتام مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها.

والكويت، باعتبارها إحدى الدول الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تدعو إلى التعجيل بدخول تلك المعاهدة حيز النفاذ وألا يتم القيام بأي عمل من شأنه مخالفة روح ومبادئ تلك المعاهدة قبل موعد نفاذها.

إن انتشار الأسلحة التقليدية، وتزايد ظاهرة تهافت الدول على زيادة ترساناتها العسكرية يثيران القلق ويدعوان إلى تعاون دولي جاد من أجل اتخاذ تدابير من شأنها الحد من هذه الظاهرة بما يخدم صيانة السلم والأمن الدوليين ويعزز بناء الثقة بين الدول والشعوب. ولعل من أهم هذه التدابير دعم وتشجيع سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ليكون بمثابة الآلية التي من شأنها تخفيض النفقات العسكرية وتوجيه فوائض تلك الأموال إلى دعم عمليات التنمية في الدول النامية.

وينظر وفد بلادي باهتمام بالغ إلى موضوع الألغام البرية التي لا تقتصر آثارها على الجيوش أو في وقت

نشوب الحرب بين الدول، بل تتعداها إلى مراحل بعيدة من الزمن، الأمر الذي يهدد أمن وسلامة الشعوب في مختلف بقاع الأرض. ونحن في الكويت لا يزال شعبنا يعاني من الكمية الهائلة من الألغام البرية التي زرعها النظام العراقي أثناء غزوه للكويت، ولا نزال نسمع بين يوم وآخر عن وقوع حوادث نتيجة لذلك يكون ضحيتها أناس أبرياء. لذلك، فإن وفد بلادي يؤيد كل الجهود الدولية التي من شأنها وقف إنتاج وتصدير تلك الألغام وتحميل الدول المخالفة المسؤولية كاملة عن جميع الأضرار المدنية الناجمة عن تلك الألغام.

إن الأمن العالمي مترابط بعضه مع بعض. ومن هذا المنطلق، أود أن أشيد بقيام مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق من العالم. ويرحب وفد بلادي بما قامت به دول جنوب شرقي آسيا بتوقيع معاهدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في بانكوك، أنشأت بموجبها منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. كما نرحب بقيام كل من روسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بتوقيع بروتوكولات معاهدة "راروتونغا" التي أنشئت بموجبها منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ. كما نشيد بقيام الدول الأفريقية بتوقيع معاهدة "بيلندابا" بتاريخ ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ التي أنشئت بموجبها منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. ونعتبر أن إنشاء هذه المناطق الجديدة الخالية من الأسلحة النووية، وتعاون الدول الحائزة للأسلحة النووية في دعم البروتوكولات ذات الصلة يساعدان في استحداث مناطق إضافية من هذا القبيل.

إن جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية هدف سام تسعى له جميع الدول العربية. ولعل ما ذكره الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره بهذا الخصوص بأن "آراء الأطراف الرئيسية في المنطقة، لا سيما بشأن تتابع الأهداف التي ينبغي أن تؤدي إلى إنشاء المنطقة لم تتطور قيد أنملة منذ تقريره الأخير"، يثير القلق ويضع الدول النووية الكبري أمام مسؤولياتها تجاه عدم الانتشار النووي. لذلك فإن وفد بلادي يطالب المجتمع الدولي بالضغط على اسرائيل من أجل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وأن تضع منشآتها النووية تحت رقابة نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث أن اسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لديها امكانيات نووية ولم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن وفد بلادي لا يكتفي بالدعوة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية فحسب، بل يدعو إلى نزع جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بما في ذلك الأسلحة البيولوجية والكيميائية وغيرها مما يساهم في نزع فتيل التوتر وعدم الاستقرار في هذا الجزء الهام والحيوي من العالم، الذي عانى لفترات طويلة من نزاعات عديدة ووحشية كان آخرها الغزو العراقي الغاشم للكويت وتهديده المستمر لجيرانه باستعمال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي سبق أن استخدمها ضد شعبه في شمال العراق.

واسمحوا لي أن أشيد في هذا الخصوص بجهود اللجنة الخاصة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، وعلى وجه الخصوص رئيس اللجنة السفير رالف ايكيوس، تلك الجهود التي تضع حجر الأساس لأمن واستقرار منطقة الخليج وتضمن حق شعوب المنطقة في العيش بأمن وسلام حقيقيين.

السيد أبو حديد (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي في البداية أن نعرب لكم ولأعضاء المكتب باسم وفدي عن التهانئ باختياركم رئيسا لهذه اللجنة الهامة، ونحن على ثقة أن خبرتكم وقدرتكم ستمكناننا من إنجاح أعمالنا.

منذ زوال بنى الحرب الباردة حدثت على المسرح الدولي بعض التغييرات الإيجابية في مجال العلاقات الدولية، ولكن لسوء الحظ لم ترافقها تغييرات إيجابية ملموسة على صعيد نزع السلاح والأمن الدوليين، بل إن بؤر التوتر المتفجرة في بقاع شتى من العالم زادت في جحيم المعاناة الإنسانية من زيادة أعباء التسلح، وزاد معها القتل والتشريد والتطهير العرقي والجوع الحقيقي، وزاد عدد النزاعات المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة التي نحن بغنى عن تعدادها الآن. إن فقدان الثقة وعدم توفر الإرادة الدولية الصادقة للتعامل الدولي على مبدأ المساواة واحترام الإرادة السياسية والسيادة الإقليمية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ما زالا من الأسباب الكامنة لوجود بؤر التوتر والنزاعات بين الدول، وبالتالي فإنها تعرض السلام والأمن الدوليين للخطر.

إن المناخ الدولي الراهن يتطلب منا جميعا العمل على إعادة النظر في معالجتنا لقضايا نزع السلاح. ونحن

نرى أن على الدول النووية والدول التي لديها امكانيات نووية أن تراجع سياساتها واستراتيجياتها ونظرياتها العسكرية التي كانت تتبناها خلال فترة الحرب الباردة وأن تعمل على الابتعاد عن سياسة الردع النووي، وأن تدمر مخزوناتها ذات القوة التدميرية الهائلة، لما فيه خير البشرية جمعاء، وعدم الاختباء خلف مبررات لم يعد لها من وجود للاحتفاظ بهذه الأسلحة في ظل العلاقات الدولية الجديدة التي ترفض مثل هذه الادعاءات وتدرك أنه لا بد من إزالة هذه الأسلحة آجلا أم عاجلا.

لقد رحبت بلادي منذ البدية بمبادرات نزع السلاح النووي وأسلحة التدمير الشامل، كما طالبت بتخفيض السلاح النووي وصولا إلى القضاء الكامل على هذه الأسلحة ومنع سباق التسلح.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة

كما أيدت بلادي الجهود الرامية إلى وقف إنتاج المواد الإنشطارية لصنع الأسلحة، واعتبرت أن التوصل إلى اتفاق لحظر إنتاج هذه المواد هو الطريق الصحيح نحو نزع السلاح النووي وتعزيز نظام عدم الانتشار.

ولقد دأب المجتمع الدولي لأكثر من ٤٠ سنة على الضغط من أجل حظر جميع التجارب النووية، وهو حظر لا يمثل غاية في حد ذاتها، وإنما وسيلة لتحقيق نزع السلاح النووي. كما ينبغي أن يكون الحظر شاملا بالمعنى الحقيقي. والمعاهدة التي لا تمنع التجارب النووية بكافة الأشكال والأساليب ولا تضع نهاية للتطوير النوعي للأسلحة النووية، وبالتالي تسمح للدول النووية بمتابعة برامجها الرامية إلى تحسين أسلحتها النووية من خلال عمليات المحاكاة والتجارب دون مستوى الحالة الحرجة، ليست معاهدة شاملة. وفي حالة عدم وضع المعاهدة في سياقها الملائم لنزع السلاح النووي، فإنها تفقد معناها ويتم انتقاص شموليتها وعالميتها. كما أن بلادي تعتبر أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل المناسب والهيئة التفاوضية الدولية لبحث قضايا نزع السلاح بجميع أشكاله.

وفي هذا السياق فإن الجمهورية العربية السورية تريد الإعراب عن عميق شكرها لجميع الدول التي ساهمت في قبولها ضمن الدول الـ ٢٣ التي انضمت مؤخرا إلى مؤتمر نزع السلاح كعضو كامل العضوية. ونحن على ثقة بأن انضمام هذه الدول، والدول التي تتطلع إلى الانضمام إلى هذا المؤتمر، سوف يعزز ديمقراطية المؤتمر. إن انضمامنا لعضوية المؤتمر سيجعلنا نساهم بصورة أكثر فعالية في أعماله من أجل الوصول إلى ما تصبو إليه البشرية جمعاء من نزع للسلاح، وبخاصة أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية، وذلك من أجل المساعدة على تخفيف التوترات القائمة في مناطق عديدة من العالم، وعلى إزالة الهيمنة وسياسة العدوان والتوسع لبعض الدول التي تعتمد على سياسة التفوق العسكري والتهديد بامتلاك واستخدام الأسلحة النووية، معتقدة بأن حيازتها لهذه الأسلحة تحقق لها الأمن، متجاهلة أن الطريق الصحيح لتحقيق الأمن يمر عبر السلام أولا.

لقد كانت سوريا من أوائل الدول في منطقة الشرق الأوسط التي وقعت في عام ١٩٦٨ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومن أوائل الدول التي دعت في عام ١٩٨٩ إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية، وذلك في إطار الأمم المتحدة. ولكن اسرائيل لم تستجب لهذه الدعوات ولا إلى الدعوات التي صدرت عن الأمم المتحدة وعن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو عن مؤتمرات حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي. إن مجرد امتلاك اسرائيل للسلاح النووي في منطقتنا الحساسة سيبقى مصدر قلق وخطرا حقيقيا ليس لشعوب المنطقة فحسب بل ولجميع دول العالم. ولقد نبهنا مرارا مع سائر دول المنطقة إلى خطورة استمرار امتلاك اسرائيل للسلاح النووي وعدم انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار النووي وعدم اخضاع كافة منشآتها النووية للرقابة الدولية. إن سوريا ترحب بانضمام الإمارات العربية المتحدة وجيبوتي، وبقرار سلطنة عُمان الأخير بالانضمام إلى تلك المعاهدة. وعليه فإن بقاء اسرائيل وحدها في المنطقة خارج نطاق هذه المعاهدة وعدم اخضاع جميع مرافقها النووية للرقابة الدولية يشكل للأسف مصدر قلق جدي وخطير، وعاملا من عوامل عدم الاستقرار والأمن لدى دول المنطقة. ونحن نعيد التأكيد في هذه المناسبة على ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي بمطالبة اسرائيل بالانضمام إلى هذه المعاهدة لتمكين دول منطقة الشرق الأوسط من إنشاء وتحويل هذه المنطقة إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل.

لقد آن لمنطقة الشرق الأوسط أن تنعم بالسلام والاستقرار والالتفات إلى تنمية بلدانها اقتصاديا

واجتماعيا وبيئيا، وكل ذلك لا يتحقق بأنصاف الحلول أو بفتات السلام، أو باتفاقيات تُفرط في مصالح وحقوق الشعوب والأمم. إن عدم انصياع اسرائيل لقرارات الشرعية الدولية، رغم المفاوضات التي تجري منذ خمس سنوات، يعتبر تحديا لمنظمة الأمم المتحدة وللمجتمع الدولي بأسره. ولقد أثبتت التطورات الأخيرة في عملية السلام، وخاصة بعد الانتخابات الأخيرة في اسرائيل، بأن الحكومة الاسرائيلية الحالية ترفض السلام الحقيقي العادل والشامل الذي ينهي الصراع والاحتلال والاستيطان ويضمن إعادة الحقوق إلى أصحابها الشرعيين، وبالتالي يضمن الأمن والاستقرار للجميع.

لقد كان هدف المبادرة الأمريكية التي عقد على أساسها مؤتمر مدريد هو تحقيق سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط يستند إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وعلى هذا الأساس ساهمت سوريا بفتح باب السلام. وأكدت بلادي مرارا، وعلى أعلى المستويات، قرارها الاستراتيجي بالالتزام بالسلام على الأسس التي انطلقت منها عملية السلام. وإن القادة العرب في قمتهم الأخيرة في القاهرة أعلنوا للعالم أجمع بأن خيارهم السلمي هو خيار استراتيجي وهذا يستوجب التزاما مقابلا له من الجانب الاسرائيلي دون موارية، وبعبارة أخرى، التزام الحكومة الاسرائيلية بالأسس والمبادئ والتعهدات التي تم التوصل إليها خلال المفاوضات التي جرت طوال خمسة أعوام.

إن موقف الرفض المطلق من قبل حكومة إسرائيل الحالية لكل مقومات السلام سوف يهدد مسيرة السلام التي طالما انتظرتها وشجعتها دول العالم بأسره؛ وإن الرأي العام العالمي حاليا لن يسمح، ويجب ألا يسمح، بممارسات من جانب حكومة إسرائيل تعيق وتعرقل هذه المسيرة، مما يؤدي بالتالي إلى دفع المنطقة إلى مخاطر الانفجار.

أود أن أطرح في ختام حديثي الأسئلة التالية: هل المطلوب ممن ليس لديه سلاح أن يقوم بطمأنة من يحوز أكبر ترسانة نووية؟ وهل يعجز المجتمع الدولي فعلا عن إدخال من يملك هذه الأسلحة النووية الخطيرة في معاهدة عدم الانتشار النووي ساعة فرض فيها تمديد المعاهدة على دول العالم؟ وهل إن الخلل في موازين القوى والتفاوت الخطير في الحقوق والالتزامات يحققان السلام والأمن في المنطقة والعالم؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة تتطلب نوايا مخلصة وأعمالا جدية وصادقة بنزع أسلحة الدمار الشامل من قبل جميع أعضاء المجتمع الدولي دون استثناء.

السيد فيلتشيز آشر (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بالنيابة عن وفدي أود أن أقدم لكم، سيدي، تهانئنا على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ونحن مقتنعون بأننا، بفضل خبرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية المعروفة سننجح في أعمالنا. ونهنئ كذلك السفير المنغولي اردينيشولون، على كفاءته وتفانيه خلال الدورة السابقة.

لقد شاهدنا هذا العام تقدما محسوسا في مجال عدم انتشار الأسلحة ونزعها. وفي المقام الأول، وقبل كل شيء، شاهدنا اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تشكل، بلا شك، خطوة هامة نحو هدفنا المتمثل في الإلغاء الكامل للأسلحة النووية من العالم كله. ونيكاراغوا، لهذا السبب، وقعت على المعاهدة في اليوم الأول لفتح باب التوقيع عليها.

وترحب نيكاراغوا كذلك بالتوقيع على معاهدتي بانكوك وبليندابا، اللتين ستسهمان، مع معاهدة تلاتيلولكو، في تحقيق عالم أكثر أمنا وخال من تهديد الأسلحة النووية. ونتطلع إلى بدء نفاذ صك هام آخر، هو اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونود، في الوقت نفسه، أن نركز على أهمية التوصل إلى التطبيق العالمي لتلك الاتفاقية. لقد وقعت نيكاراغوا على الاتفاقية، وهي في سبيل اتخاذ الخطوات اللازمة لسرعة التصديق عليها. ويرى وفدي أن الإبرام السريع لمعاهدة تحظر انتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية، مقرونا ببدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، سيسهل بلا شك التقدم على طريق نزع السلاح النووي نزعا أشد فعالية، وهو طريق صعب ولكن لا يزال من المستطاع سلوكه.

لقد استمعت نيكاراغوا بسرور بالغ إلى الرأي الإجماعي الصادر عن محكمة العدل الدولية والقائل:

> "ثمة التزام بالدخول بنية حسنة في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، واختتام هذه المفاوضات". (A/51/4، الفقرة ١٨٢)

ومنذ نهاية الحرب الباردة، تزايد تشجيع المجتمع الدولي على السعي إلى حلول إقليمية للمشكلات الإقليمية.

وفي هذا الصدد يكون على المراكز الإقليمية للسلم ونزع السلاح والتنمية القيام بدور هام في الظروف الدولية الجديدة، التي تستدعي مزيدا من الأمن والإعلام، ومؤسسات أقوى. لهذا السبب نأسف أسفا شديدا لتعليق عمل المركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في ليما، بسبب انخفاض التبرعات. ونأمل أن يستأنف ذلك المركز أنشطته في القريب العاجل.

ونود أن نعرب كذلك عن قلقنا العميق إزاء سهولة الحصول على الأسلحة التقليدية، وخصوصا إزاء نقلها غير المشروع وبلا عناء وهو أمر كثيرا ما يكون متصلا بأنشطة مزعزعة للاستقرار. وتلك ظاهرة خطيرة تدعو إلى أشد القلق. ونود أن نشيد بعمل هيئة نزع السلاح في هذا المجال، وخصوصا باعتمادها الوثيقة المعنونة "مبادئ توجيهية لنقل الأسلحة على الصعيد الدولي في سياق قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١". وتوفر هذه الوثيقة إطارا مرجعيا هاما لمكافحة تلك الظاهرة، ومن المفارقات أن هذه الظاهرة تزداد اتساعا كل يوم.

لقد أعرب المجتمع الدولي عن قلقه، في دورة الجمعية العامة الأخيرة، عندما اتخذ القرار ٥٠/٧٠ حاء، المعنون "تقديم المساعدة إلى الدول لوقف التداول غير المشروع للأسلحة الخفيفة وجمعها". ونحن نحث الآن المجتمع الدولي على إسداء المساندة اللازمة لقيام الدول المعنية باتخاذ ما يلزم من تدابير للقضاء على التداول غير المشروع للأسلحة الخفيفة، إذ يشكل هذا التداول، ضمن عوامل أخرى، عقبة تعرقل التنمية كما تعرقل، في اقتناعنا، تعزيز السلام.

إن الرغبة في وضع حد لاستعمال الألغام البرية المضادة للأفراد لا تكفي وحدها. وفي هذا السياق، تود نيكاراغوا أن تكرر، مرة أخرى، أن الطريق الوحيد للقضاء على هذه الآفة هو حظرها الكامل. ونحن مقتنعون بأن إقرار نظام دولي يحظر الألغام البرية المضادة للأفراد مسنود بتدابير رصد ملموسة ودورية، هو وحده الذي سيسمح لنا بأن نزيل فعلا، وإلى الأبد، هذه الفئة من الأجهزة سواء أكانت مما يمكن أو لا يمكن استكشافه.

ولعل من الطرق الأخرى لكفالة الشفافية وبلوغ هذا الهدف إنشاء سجل للألغام البرية المضادة للأفراد، كما اقترح الوفد النرويجي. فإذا كنا قد استطعنا إنشاء سجل للأسلحة التقليدية، فلماذا لا يكون هناك سجل للألغام البرية المضادة للأفراد؟ إن نيكاراغوا، بصفتها الأمانة الحالية لمجموعة بلدان أمريكا الوسطى، وبالنيابة عن غواتيمالا والسلفادور وكوستاريكا وهندوراس، تساند ذلك الاقتراح، إذ أننا نعتقد أنه خطوة ملموسة نحو الرقابة الفعلية على استعمال الألغام البرية ونقلها وانتاجها العشوائي.

وبالروح نفسها عقدت في مناغوا بنيكاراغوا، يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٦، ندوة إقليمية عنوانها "الألغام البرية المضادة للأفراد وإزالة الألغام والتأهيل". وعرفت الألغام البرية بأنها مضادة للقانون الإنساني الدولي. وأبدت المكسيك وبلدان أخرى من أمريكا الوسطى رغبة في إنشاء منطقة، على أراضيها، خالية من الألغام البرية المضادة للأفراد، مؤكدة بذلك التزام حكومات تلك المنطقة بتعزيز السياسات الوطنية التي تنادي بحظر كامل وفوري على انتاج وحيازة نقل واستعمال الألغام البرية. كما أن البلدان المشاركة ناشدت برلماناتها الوطنية أن تسن تشريعات تحظر انتاج وحيازة ونقل واستعمال تلك الألغام وتعاقب على ذلك. وأن تنشئ إطارا نموذجيا يضمن تهيئة فرص العمل لضحايا تلك الأجهزة.

ونسجا على هذا المنوال تم، في الدورة العادية السادسة والعشرين لمنظمة الدول الأمريكية، المعقودة في جمهورية بنما في حزيران/يونيه ١٩٩٦، اتخاذ قرار بتدعيم إزالة الألغام في أمريكا الوسطى، يؤكد على المشكلة الطويلة الأجل والخطيرة المتمثلة في الألغام البرية وجرائرها في تلك المنطقة.

وعلى غرار ذلك قرر مؤخرا مجلس وزراء خارجية أمريكا الوسطى، مجتمعا في غواتيمالا يوم ١٢ أيلول/سبتمبر أن يعلن أمريكا الوسطى منطقة خالية من الألغام البرية يكون فيها انتاج تلك الأجهزة وحيازتها وشراؤها ونقلها محظورا وعرضة للمعاقبة. ومن المقررات الأخرى التي اتخذت في القرار نفسه، تشجيع التدابير الدستورية التي تكفل تصديق جميع بلدان أمريكا الوسطى بسرعة على اتفاقية ١٩٨١ للأسلحة التقليدية وعلى بروتوكولاتها الإضافية وانضمامها بسرعة إليها. وأهيب بالحكومات من خارج المنطقة، التي لم تتخذ بعد مبادرات مماثلة، أن تتخذها. وفي الوقت نفسه كرر المجلس نداءه إلى المجتمع الدولي بأن يواصل إسداء سنده المتين والقيم لعمل إزالة الألغام في أمريكا الوسطى. ونود في هذا الصدد أن نحيي مشروع التعاون المكسيكي - الكندي

لتأهيل ضحايا الألغام البرية المضادة للأفراد في أمريكا الوسطى.

لقد قطعت عملية السلم في أمريكا الوسطى طريقا طويلا منذ أن تعهد الرؤساء الخمسة بالتزامات اتفاق اسكيبولاس الثاني وأنشأوا أولا "إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم في أمريكا الوسطى". وعلى نحو ما أوضحه الأمين العام في تقريره عن الحالة في أمريكا الوسطى (A/51/338)، فلأول مرة منذ عدة عقود لا يبتلى أي بلد من بلدان المنطقة بصراعات داخلية، وإنما تواجه المنطقة بتحدي الوفاء بوعود السلام.

ويتزامن منتصف التسعينيات مع لحظة هامة جدا في تاريخ منطقة أمريكا الوسطى التي وصفها أولئك الرؤساء والجمعية العامة للأمم المتحدة بأنها منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية. ذلك أن جميع الحكومات القائمة في المنطقة في الوقت الحالي منتخبة بشكل ديمقراطي وأظهرت التزاما بالاستقرار وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد شهدنا في نيكاراغوا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر الماضي انتخابات رئاسية وتشريعية وبلدية. ودلل شعب نيكاراغوا خلال هذه الانتخابات على شعوره بالواجب المدني بالتوجه للإدلاء بصوته في أماكن الاقتراع، مظهرا بذلك التزامه بالديمقراطية وتصميمه على المشاركة الكاملة في هذه العملية - التي شارك فيها أكثر من ٨٠ في المائة - مظهرا مرة ثانية أن نيكاراغوا قد اختارت صندوق الاقتراع عوضا عن الأسلحة لانتخاب زعمائها.

ونيكاراغوا، التي كانت ضحية الحرب والعنف لأكثر من عقد من الزمان، تكرر الإعراب عن التزامها بنزع السلاح العام والكامل، وهو ما دللت عليه بتخفيض قواتها المسلحة بشكل كبير وبإعطاء تأييد جلي لجميع التدابير الرامية الى إنجاز هذا الغرض. وقد وقعنا، بهذه الروح، على صكوك دولية هامة لنزع السلاح، ونحن بصدد التصديق عليها. ونحن ملتزمون، مع اقتراب البشرية من نهاية القرن العشرين، بالسلم والتنمية.

إن الآفاق المرتقبة أمام البشرية في السنوات القادمة مبشرة بالخير، وإن تكن مروعة أيضا. غير أننا نظل ملتزمين ببناء عالم أكثر عدالة يسود فيه الإنصاف والعدالة، عالم تستطيع الأجيال المقبلة أن تعيش فيه في سلم مع أنفسها وفي أمان.

السيد عثمان (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تهانئي لكم سيدي على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ويتعهد وفدي لكم بتعاونه الكامل حتى تنجز اللجنة الأولى تقدما كبيرا بتوجيهاتكم القديرة. كما أود الإعراب عن تهانئي لأعضاء المكتب الآخرين وللسفير اردينشولون الذي صرف أعمال اللجنة بنجاح خلال الدورة الماضية.

لقد ظل السلم والأمن الدوليان وإنقاذ الأمم من ويلات الحروب والخراب من بين الأهداف الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة منذ نشأتها. وقد قطعت وعود وتعهدات كثيرة في هذا الصدد، إلا أن القليل منها فقط هو الذي حوفظ عليه ونفذ. ولا تزال الحرب والصراع، وحالة من التوتر والفوضى، وانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية بسبب تدخل دول أخرى، تسود في بلدي وفي منطقتنا الواقعة في وسط وجنوب آسيا.

وقبل أكثر من سنتين برزت على الساحة الأفغانية ظاهرة جديدة، ما يسمى طالبان، كجماعة جديدة من المرتزقة المسلحين. وفي الوقت الذي تواصل فيه هذه الجماعة الإستقواء والانتشار وتلقي الدعم من الخارج والاحتفاظ بصلات مع جهات أجنبية، فإن عقديتها وجدول أعمالها الطموحين ينتهكان بوضوح كل ما يتصل بالديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية من قواعد ومبادئ. وقد تسببت أعمال تلك الجماعة في أن تشعر بلدان المنطقة بالقلق الجسيم بشأن أمنها البعيد المدى، علاوة على الآثار السياسية الجغرافية المترتبة عليها. ومن الجدير بالملاحظة أن الهدوء والاستقرار في أفغانستان كانا مصدرا للسلم في آسيا، وأن ما يحيق بها من اضطرابات وصراعات مستمرة من شأنه أن يخلق قلاقل في المنطقة بأكملها.

ومن الحقائق التي لا يمكن إنكارها أن الجماعة المرتزقة هذه لديها الإمكانية لتعويق تنفيذ أي عملية سلم في البلد والقدرة على ذلك. فلم تعترف طالبان أبدا بالجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لصنع السلم، أو تؤيدها. وإعلاناتها الكثيرة المحبذة للهيمنة العسكرية كحل للمشكلة الأفغانية معروفة جيدا وموثقة.

وقد علقت أمتنا، كما فعل الكثير من البلدان الصغيرة، أهمية كبيرة على الأمم المتحدة وعلى ميثاق الأمم المتحدة. وكانت أفغانستان من طلائع حركة عدم الانحياز وقامت بدور حاسم في إنهاء الحرب الباردة.

وتحظر الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة حظرا صريحا التدخل في الشؤون التي تدخل أساسا في نطاق الولاية المحلية لأي دولة. والعدوان والتدخل المسلح اللذان قامت بهما جماعة طالبان مؤخرا أساءا الى السيادة الوطنية لأفغانستان. وكان قيام دوائر خارجية بإمداد المرتزقة بأسلحة تقليدية غير مشروعة عاملا رئيسيا في غزو الجماعة لعاصمة البلد، كابول، وساهم بقوة في الأنشطة الإرهابية في المنطقة. إن هؤلاء المرتزقة لم تجندهم دول خارجية فحسب، بل قامت بتزويدهم أيضا بالأسلحة. وفي حالات أخرى، فإن المرتزقة النشطين في الوقت الحالي يتلقون أسلحة غير مشروعة من الخارج. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي التصديق على الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، التي اعتمدتها الجمعية العامة في ١٩٨٩. إننا نحث الوفود الأخرى على التصديق على الاتفاقية. كما أنني أحث المندوبين الموقرين على تأييد مشروع القرار المقدم عن "تدابير لتقييد النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية واستعمالها"، والذي من المستهدف أن يفضي الى نزع السلاح الكامل.

وهناك تقارير بأن أفراد طالبان استخدموا الأسلحة الكيميائية في القتال الأخير في أفغانستان مما تسبب في حالات قتل واسعة النطاق ووحشية. ونحن ندين بقوة الأعمال غير الإنسانية التي اقترفتها طالبان، وندعو جميع المنظمات الإنسانية الدولية المعنية الى التحقيق في هذا الأمر. ويحث وفدي أكبر عدد ممكن من الدول على التصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. فما لم يحظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية والبيولوجية فلن يتم تلبية الشروط الضرورية للأمن الدولي.

والألغام البرية التي نعتها تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بأنها سلاح من أسلحة الدمار الشامل البطيء (A/50/701، الفقرة ٥)، مزروعة بكثرة في أفغانستان. إذ يوجد في أفغانستان حوالي ١٠ ملايين لغم من بين ١٠٠ مليون لغم بري مضاد للأفراد في العالم. وتستخدم الألغام بشكل عشوائي، ونتيجة لذلك بترت أطراف الكثير من المدنيين الأبرياء أو أزهقت أرواحهم. لقد زعزعت الألغام البرية الحياة اليومية في أفغانستان. وتأثيرها على الزراعة والثروة الحيوانية والنقل هائل. فلقد خربت طرق أفغانستان بفعل الألغام البرية، وحيث أن أفغانستان بلد غير ساحلي فإنها تعتمد اعتمادا كبيرا على طرق النقل البري.

إننا ندرك ونقدر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والدول المعنية والمنظمات غير الحكومية من أجل تقديم المساعدة في نزع الألغام، إلا أنه يتعين القيام بما هو أكثر من ذلك، خاصة في مجالات تأهيل الضحايا وإزالة الألغام واستحداث أفضل التقنيات التي يتطلبها تطهير ١٠ ملايين لغم بري زرعتها طالبان أو الاتحاد السوفياتي السابق. إننا نثني على جهود كندا ومشاركتها النشطة في تنظيم واستضافة مؤتمر الاستراتيجية الدولية، ونقدر النتائج المستفيضة والمثمرة جدا التي أسفر عنها المؤتمر.

وخلال العامين الماضيين لمسنا بعض المنجزات في مجال التقليل من خطر المواجهة النووية. وكان تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى خطوة هامة باتجاه منع المواجهة النووية. إلا أننا نود أن نرى تحقيق المزيد من الإنجازات، ولا سيما فيما يتصل بمراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلم ونزع السلاح والتنمية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. إن دعم هذه المراكز يتسم بأهمية حيوية في صون السلم وإحراز المزيد من التقدم في البلدان النامية. ونحن نرى أن عملية كاتماندو مفيدة؛ وأن الاضطلاع بمهام مماثلة من شأنه الإسهام في تعزيز التعاون وبناء الثقة بين الدول.

وأود أن أختتم كلمتي بأن أؤكد للجنة التزام أفغانستان التام بالسلم والاستقرار في المنطقة وفي العالم. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يوحد صفوفه في العمل على تحقيق هذه الأهداف. ويجب أن نواصل التعويل على هذا التقدم من أجل تحقيق عالم أكثر أمنا.

السيد محمد (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم وفد بلدي، أقدم لكم، سيدي، أحر تهانئنا بمناسبة توليكم رئاسة هذه اللجنة. ونتوجه بتهانئنا أيضا إلى أعضاء المكتب الآخرين. وأود أن أؤكد لكم أن وفد بلدي سيقدم لكم كامل دعمه وتعاونه.

إن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، عام ١٩٩٥، واعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أيلول/ سبتمبر من هذا العام ولّد لدينا تفاؤلا مجددا فيما يتعلق بآفاق نزع السلاح النووي. وأيدت بروني دار السلام قرار الجمعية العامة بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ويرى وفد بلدي أن توقيعها يمثل

خطوة أولى هامة صوب نزع السلاح النووي على نطاق عالمي.

وتعلمون أن بروني دار السلام وقّعت، مع تسعة بلدان في جنوب شرقي آسيا، على معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥. وتطلب المعاهدة إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية الانضمام إلى بروتوكول المعاهدة. ولذا فإننا نحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على تأييد هذه المعاهدة كالتزام بالسلم والأمن في منطقتنا.

ومما يشجع وفد بلدي أيضا إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية: معاهدة بليندابا لأفريقيا، ومعاهدة تلاتيلولكو لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومعاهدة راروتونغا لمنطقة المحيط الهادئ. إن إنشاء هذه المناطق الخالية من الأسلحة النووية دليل على تصميم الشعوب في مختلف مناطق العالم على التخلص من التهديد النووي وعلى تطلعاتها الصادقة إلى ذلك. وترحب بروني دار السلام بمبادرة البرازيل الهادفة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية والمناطق المجاورة من أجل زيادة تعزيز المناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية، مما يحرر تدريجيا كامل نصف الكرة الجنوبي والمناطق المجاورة من هذه الأسلحة.

ويرحب وفد بلدي بالفتوى الصادرة مؤخرا عن محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها. فقد خلصت المحكمة بالإجماع إلى وجود

"التزام بالدخول بنية حسنة في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، واختتام هذه المفاوضات". (A/51/4، الفقرة ١٨٢)

ويعتقد وفد بلدي أن هذا يمثل تطورا هاما في نزع السلاح وأنه يوفر دعما هاما لمن يرون أن الأسلحة النووية ينبغي إزالتها تماما وفورا.

في الختام، أود نيابة عن وفد بلدي وأصالة عن نفسي أن أعرب عن أملنا القوي في أن يغتنم المجتمع الدولي هذه الفرصة المتاحة له الآن فيعجل بعملية نزع السلاح.

السيد تاخت - رافانشي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بداية أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى - وهو منصب تستحقونه بجدارة. وأود كذلك أن أعرب عن خالص امتنان وفد بلدي لسلفكم السفير المنغولي اردينشولون، الذي أدار مداولات اللجنة في الدورة الخمسين للجمعية العامة بطريقة مُثلى. واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بتهانئي لأعضاء المكتب الآخرين.

لقد وقعت تطورات عدة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة في السنتين الماضيتين أعادت نزع السلاح النووي إلى مركز الصدارة. فمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥، ذكّر الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها المقطوعة في عام ١٩٦٨، بموجب المعاهدة، وخصوصا بموجب المادة ٦، التي تنص على إجراء مفاوضات بحسن نية بشأن نزع السلاح النووي في موعد مبكّر. وإن قرار الجمعية العامة ٥٠/٧٠ عين، الذي يتعلق بنزع السلاح النووي، والذي قدمه عدد من بلدان عدم الانحياز أثناء دورة الجمعية العامة المعقودة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، طلب إلى مؤتمر نزع السلاح إنشاء لجنة مخصصة للأسلحة النووية في بداية ١٩٩٦، وفي فتوى تاريخية حظيت بالإجماع، سلّمت محكمة العدل الدولية بما يلي:

"ثمة التزام بالدخول بنية حسنة في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، واختتام هذه المفاوضات". (A/51/4، الفقرة ١٨٢)

واعتمد أعضاء حركة عدم الانحياز في مؤتمر نزع السلاح الذي تم توسيعه حديثا برنامج عمل لنزع السلاح النووي في إطار محدد زمنيا. وكان اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء - بصرف النظر عن أوجه النقص في المعاهدة والطريقة التي اعتمدت بها - خطوة باتجاه نزع السلاح النووي. وإن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا وجنوب شرقي آسيا، كشف أيضا التحرك العالمي نحو إنشاء عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وبالرغم من هذه التطورات، لا توجد أية إشارة إلى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحرك باتجاه نزع السلاح النووي. فقد عارضت بعناد تمديدا لمعاهدة عدم الانتشار كان من شأنه أن يكفل قدرا أكبر من الخضوع للمساءلة. وعارضت إنشاء لجنة مخصصة في مؤتمر نزع السلاح بشأن نزع السلاح النووي، حسبما دعا إلى ذلك قرار الجمعية العامة ٥٠/٧٠ عين. ودافعت في محكمة العدل الدولية، مع عدد من حلفائها، عن مشروعية الأسلحة النووية. ولم توافق على معاهدة لحظر التفجيرات النووية إلا بعد أن طورت وسائل غير تفجيرية لتحسين أسلحتها وكفالة جودتها، بالإضافة إلى استحداث أنواع جديدة من هذه الأسلحة. وحتى على الجبهة الثنائية - وهي طريقها المفضل لإجراء المفاوضات - لم يتحقق أي تقدم. فعملية معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (ستارت الثانية) ما زالت طي النسيان. وليس من المنتظر إبرام ستارت الثالثة، أو مشاركة البلدان الأخرى الحائزة للأسلحة النووية في العملية. وأعلنت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية أنها تبقي على خيار استعمال الأسلحة النووية ضد تهديدات غير أكيدة وغير نووية. وأجريت أيضا بعض التنقيحات المنذرة بالخطر لسياساتها ومذاهبها النووية، وان التأييد الذي تعرب عنه الدول الحائزة للأسلحة النووية للمناطق الخالية من الأسلحة النووية إنما يوجهه افتراضها الأساسي بأن هذه المناطق لا تعدو كونها أدوات لمنع الانتشار الأفقي للأسلحة النووية.

وهذه التطورات في الميدان النووي واكبتها تطورات مماثلة في مجالات أخرى. فاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية على وشك أن تدخل حيز النفاذ بدون المالكين الرئيسيين المعلنين للأسلحة الكيميائية. وهذا يثير بعض الشك في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية كصك لنزع السلاح. ويقوض أيضا سلطة وفعالية الاتفاقية. واستجابة لهذه الحالة، قام بلدي بتعميم ورقة عمل في لاهاي في حزيران/يونيه ١٩٩٦ تضمنت عدة أفكار، بما فيها الدعوة إلى عقد مؤتمر للدول الموقعة لحث الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على التصديق على الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

وقد خلق هذا التطور، بالإضافة إلى عدم إحراز التقدم في أعمال اللجنة التحضيرية لإيجاد حلول لعدة مسائل معلقة، بما فيها المادة الحادية عشرة، التي تتناول التعاون الاقتصادي والتكنولوجي، شعورا بالإحباط والتشاؤم بشأن دور الاتفاقية في المستقبل. ويجب أن نتذكر أن من رأي أغلبية ساحقة من الأمم النامية التي لا تمتلك الأسلحة الكيميائية أن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية لا تقدم سوى وعد بالتعاون الاقتصادي والتكنولوجي المعزز في ميدان المواد والتكنولوجيا الكيميائية. وقد اعترف بهذا الشاغل بشكل واضح في الإعلان الختامي للمؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في كارتاخينا. وينبغي مواجهة هذه التطورات على نحو فعال في هذه الدورة.

أنتقل الآن إلى مسألة تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢. هذه الاتفاقية لم تنص على آلية للتحقق. وهناك اتفاق من حيث المبدأ على التفاوض بشأن بروتوكول للتحقق يلحق بالاتفاقية. وإن فريق الخبراء الحكوميين المخصص لتحديد ودراسة تدابير التحقق الممكنة من الناحية العلمية والتقنية خرج بمجموعة توضيحية من التدابير. وهذه ينبغي أن تدرس مرة أخرى بتعمق ليتسنى للجنة أن تنهي عملها بنجاح قبل المؤتمر الاستعراضي الرابع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وثمة مسألة وثيقة الصلة بهذه العملية هي أحكام الاتفاقية التي تقضي بالتعاون السلمي في الميادين البيولوجية والتكسينية ذات الاستخدامات المدنية الواسعة النطاق والتي تستوجب لذلك إخضاعها لضمانات دقيقة، وبدون ذلك، قد لا تتقيد الأمم النامية تقيدا واسع النطاق بالبروتوكول المقصود.

وفي ضوء الدعم المستمر من جانب الأمم المتحدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من الضروري أن نتخذ الآن تدابير بناءة وعملية صوب تحقيق هذا الهدف. إن امتلاك اسرائيل المعروف للأسلحة النووية ورفضها قبول التزامات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تترتب عليهما آثار خطيرة تزعزع الاستقرار في الشرق الأوسط. وإن حل هذه المشكلة ضروري للتقليل من مخاطر التهديد النووي في المنطقة. وإيران، من جانبها سعت إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؛ كما أنها، بوصفها طرفا أصليا في معاهدة عدم الانتشار، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقات تحديد الأسلحة الأخرى، أوفت بالتزاماتها بموجب هذه الصكوك.

إن التكديس المتهور للأسلحة التقليدية لم يلتهم الموارد التي تمس الحاجة إليها فحسب، ولكنه خلق أيضا مناخا من الريبة والتوجس. وقد أصبحت مختلفة الأماكن، نتيجة لذلك، أرضا خصبة للاستغلال السياسي والاقتصادي والتجاري من جانب البلدان والشركات التي تصنع الأسلحة. فالتخفيضات في نفقات الدفاع الوطني في معظم الدول المصدرة للأسلحة دفعت صناعات الأسلحة في حقبة ما بعد الحرب الباردة بصفة خاصة إلى أن تسعى إلى إبرام عقود لتصدير الأسلحة إلى الخارج للتعويض عن نقص الطلبات المحلية. وبغية كفالة تحقيق هذه المبيعات وضمان استمرارية صناعات الأسلحة والطلبات الخارجية، أصبح خلق التوتر والمواجهة في مناطق حساسة، مثل الشرق الأوسط والخليج الفارسي، من السياسات التي تتبعها بحماس دول من خارج المنطقة.

ولئن كانت جمهورية إيران الإسلامية تولي أهمية لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية كإجراء لبناء الثقة فإنها تعتقد أنه لم يتمكن من السيطرة على تكديس الأسلحة التقليدية المزعزع للاستقرار في مختلف المناطق. وعلاوة على ذلك، ليس هناك ما يثبت أن السجل أدى إلى ضبط النفس في نقل الأسلحة التقليدية. ونأمل أن يقدم فريق الخبراء الحكوميين، المقرر أن يشكله الأمين العام في عام ١٩٩٧، تقييما بشأن هذه المسألة وكذلك بشأن السبل والوسائل الخاصة بتعزيز الشفافية في الأسلحة النووية والجوانب المتصلة بها حسبما تتوخاه الفقرة ٧ من القرار ٣٦/٤٦ لام.

ولهذا، يمكن معالجة مشكلة تحديد الأسلحة التقليدية في الشرق الأوسط على نحو فعال من خلال مجموعة من تدابير بناء الثقة منها على سبيل المثال لا الحصر، إزالة القوات الأجنبية من المنطقة؛ وضبط النفس في نقل الأسلحة المتطورة إلى المنطقة من جانب أكبر المنتجين للأسلحة التقليدية؛ وخفض الميزانيات العسكرية على الصعيد الإقليمي؛ والتعاون الدولي الجاد والحقيقي من أجل خفض شامل وغير تمييزي ومتوازن للأسلحة التقليدية في المنطقة. إن جمهورية إيران الإسلامية، لما كانت ميزانية دفاعها أقل ميزانية في المنطقة ومشترياتها من الأسلحة أقل مشتريات، على استعداد للانخراط في أية مبادرة مخلصة في هذا المضمار.

توجد حاليا بعض الشكوك فيما يتعلق بجدول أعمال نزع السلاح في المستقبل واتجاه آلياته، وهي دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، واللجنة الأولى، وهيئة نزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح، واللجنة المخصصة للمحيط الهندي، ومركز شؤون نزع السلاح وغيرها. ولهذا السبب، يقترح وفدي عقد دورة مستأنفة للجنة الأولى تكرس للنظر بجدية وتعمق في مختلف جوانب هذه المسألة الهامة بغية إصدار عدد من التوصيات المفيدة.

وانتظارا لهذا الاجتماع، أود أن أتعرض بإيجاز لمسألة جداول أعمال السنة المقبلة لثلاثة أجهزة رئيسية لنزع السلاح. في السنوات الأخيرة، برز اهتمام بنفخ روح جديدة في جدول أعمال اللجنة الأولى. ونزع السلاح الجزئي مثال على ذلك. ومن حيث المبدأ لا توجد لوفدي مشكلة فيما يتعلق بهذا الاتجاه شريطة ألا يغير أولويات نزع السلاح التي حددتها الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨.

فبعد اختتام أعمال اللجنة الأولى بفترة قصيرة، سيتخذ الاجتماع التنظيمي لهيئة نزع السلاح قرارا بشأن جدول أعمال الدورة الموضوعية للهيئة في عام ١٩٩٧. ونأمل أن تؤدي المشاورات بشأن هذه المسألة إلى اعتماد ثلاثة بنود محددة ومفيدة وحسنة التوقيت. ونذكر بالتفاهم الذي تم التوصل إليه في الدورة الأخيرة لهيئة نزع السلاح بجعل المناطق الخالية من الأسلحة النووية بندا للسنة المقبلة. والشفافية في الأسلحة النووية والجوانب ذات الصلة يمكن أن تكون بندا آخر يدرس في هذا الإطار. وقد أجرت هيئة نزع السلاح، في دورتها الأخيرة في ربيع عام ١٩٩٦ تبادل آراء بناء بشأن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح مما أدى إلى اعتماد ورقة غفل تلخص على نحو مفيد بعض المفاهيم الأساسية التي تم التوصل إليها بشأن هذه المسألة. ونظرنا في هذا البند أو عدم نظرنا فيه مرة أخرى في دورة السنة المقبلة لهيئة نزع السلاح، سيعتمد على مضمون واتجاه القرار المتصل بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، الذي سننظر فيه في الدورة الحالية للجنة الأولى. ونحن مقتنعون بأن الإعداد الجوهري المتعمق سيضمن نجاح دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. ولهذا، من الضروري أن نشرع في العملية التحضيرية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأعرب عن ارتياح وفدي للنتيجة الناجحة لآخر دورة لهيئة نزع السلاح بشأن بندين هما نقل الأسلحة على الصعيد الدولي ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. ومما أسهم في تحقيق ذلك القيادة الفعالة للسفير الألماني هوفمان رئيس الهيئة، وزملائه.

ويراودنا وطيد الأمل بأن يشكل مؤتمر نزع السلاح، في الجزء الأول من دورته السنوية في عام ١٩٩٧، لجنتين مخصصتين، إحداهما لاتفاقية شاملة لحظر المواد الانشطارية لأغراض إنتاج الأسلحة والأخرى لاتفاقية شاملة لحظر الأسلحة النووية. كما يمكن دراسة إمكانية تشكيل لجنة مخصصة واحدة للأسلحة النووية ذات ولاية للتفاوض بشأن بضعة بنود نووية ذات صلة. وقد تكوّن توافق آراء دولي قوي من أجل بدء هذه المفاوضات ونأمل أن يرقى مؤتمر نزع السلاح إلى مستوى هذه التوقعات.

إن الدورة التحضيرية الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، المقرر عقده سنة ٢٠٠٠، ستنعقد في نيسان/أبريل ١٩٩٧ في نيويورك. وهذه خطوة هامة في عملية الاستعراض الجديدة للمعاهدة. إن اللجنة التحضيرية الجديدة مؤتمر استعراض مصغر ينظر في جميع المسائل الجوهرية. ومن المستصوب جدا في هذا المقام، أن تجرى مشاورات غير رسمية فيما بين الدول الأطراف بغية الإعداد على نحو أفضل للجنة التحضيرية وتناول المسائل التي برزت نتيجة لقرارات اتخذت في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥.

وأخيرا، سيدي الرئيس، يطمئنكم وفدي إلى تعاوننا الكامل معكم في الاضطلاع بمسؤولياتكم الجسام في هذه الدورة الهامة للجنة الأولى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الوفود التي شاركت في المناقشة العامة على الإسهامات التي قدمتها في هذا الصدد.

أعطي الكلمة الآن لمدير مركز شؤون نزع السلاح، السيد دافينيتش.

السيد دافينيتش (مدير مركز شؤون نزع السلاح) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلبت الكلمة لأسترعي انتباه الوفود إلى الإجراءات الجديدة التي ينبغي اتباعها في تقديم التبرعات لمختلف الصناديق الاستئمانية لأنشطة نزع السلاح التي تضطلع بها الأمانة العامة. وتذكر الوفود أن برنامج الأمم المتحدة لمعلومات نزع السلاح استُهل في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، المعقودة في عام ١٩٨٢. ومنذ ذلك الحين، يقوم الأمين العام كل سنة، بطلب من الجمعية العامة، بعقد مؤتمر للأمم المتحدة لإعلان التبرعات للإعلان عن التبرعات للصناديق الاستئمانية. وبالمناسبة، فإن مؤتمر إعلان التبرعات ينعقد تقليديا خلال الأسبوع الأخير من تشرين الأول/أكتوبر من كل عام.

وتعلم الوفود أن الجمعية العامة لم تطلب إلى الأمين العام أن يعقد مؤتمرا لإعلان التبرعات هذا العام. ومع ذلك، يعلق الأمين العام أقصى الأهمية على قدرة الصناديق الاستئمانية على البقاء، ويولي أهمية مماثلة للمعلومات والتعليم والتدريب وبرامج البحوث التي تدعمها. لذلك، قرر أن يوجه مذكرة شفوية إلى جميع الدول لعدة أغراض. الغرض الأول يتمثل في شرح الحالة التي أوجزتها توا. والغرض الثاني هو أن الأمين العام يرغب في شكر جميع الدول التي ساهمت في الماضي على دعمها المالي السخي للصناديق الاستئمانية، الذي ما كان من المستطاع دونه الاضطلاع بمختلف الأنشطة والبرامج. واسمحوا لي بأن أؤكد في هذا الصدد أن تلك التبرعات هي العمود الفقري ليس للكثير الذي تم إنجازه في مجال التعليم والمعلومات والتدريب فحسب، ولكن أيضا في ميدان بناء الثقة ونزع السلاح على الصعيد الإقليمي. وأخيرا، فهو يدعو جميع الدول الراغبة في تقديم التبرعات إلى أن تقدمها إلى مختلف الصناديق الاستئمانية لنزع السلاح. وينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أن التبرعات يمكن أن تقدم إلى الصناديق في أي وقت خلال العام.

وأود أن أبرز بعض الأنشطة التي تمولها الصناديق الاستئمانية. واسمحوا لي بأن أشير أولا إلى الصندوق الاستئماني للتبرعات التابع لبرنامج الأمم المتحدة لمعلومات نزع السلاح. وهذا الصندوق الاستئماني يدعم، في جملة أمور، إصدار حولية نزع السلاح، ومنشور استعراضي دوري بعنوان "نزع السلاح"، ونشرة بعنوان "مركز الاتفاقات المتعددة الأطراف لضبط التسلح ونزع السلاح". وأود أن أذكّر بأن عدة وفود قامت، قبل يومين

فقط، فيما يتعلق بالمناقشات في لجنة برنامج منتصف المدة لعمل الأمانة العامة في ميدان نزع السلاح، بالتنويه "بحولية نزع السلاح" باعتبارها مصدرا قيّما للمعلومات بالنسبة لعملها. وترد معلومات مفصلة عن هذا البرنامج في تقرير الأمين العام الصادر في الوثيقة A/51/219.

إن الصندوق الاستئماني للمركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، والصندوق الاستئماني لتوعية الرأي العام بشأن مسائل نزع السلاح، والصندوق الاستئماني لأنشطة نزع السلاح على الصعيدين العالمي والإقليمي تستعمل لتمويل المؤتمرات وحلقات العمل الإقليمية بشأن مسألتي نزع السلاح والأمن في المنطقة. ولا تزال تلك المؤتمرات وحلقات العمل تدعم "عملية كتماندو" التي تعمل من أجل قيام قدر أكبر من الحوار وبناء الثقة بين دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. ويمكن الاطلاع على المعلومات المفصلة عن أنشطة المركز الإقليمي في تقرير الأمين العام الصادر في الوثيقة A/51/445.

ويقوم الصندوق الاستئماني للمركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا بتمويل أنشطة تعزز بناء الثقة والتعاون في المنطقة. فعلى سبيل المثال، يسهم المركز الإقليمي في عمل اللجنة الاستشارية الدائمة المتعلقة بمسائل الأمن في أفريقيا الوسطى. ولقد قام الصندوق الاستئماني للمركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدعم أنشطة المركز الإقليمي في الماضي. ومثلما يدرك الأعضاء، اضطر الأمين العام آسفا أن يعلق أنشطة المركز في نهاية تموز/يوليه من هذا العام بسبب عدم توفر الأموال. واسمحوا لي بأن أؤكد أنه إذا تسنى تأمين الدعم المالي، فهناك أنشطة مثمرة يمكن القيام بها، لا سيما في ميدان بناء الثقة، بغية تعزيز الاتجاهات الناشئة صوب تحقيق الثقة والوضوح في مجالات ذات شواغل مشتركة بين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعلى سبيل المثال، يتنامى اهتمام المنطقة بحظر الألغام البرية يوما بعد يوم، ولذلك الغرض تتخذ تدابير على الصعيدين الوطني والإقليمي. وترد المعلومات المفصلة عن أنشطة هذين المركزين الإقليميين في الوثيقة A/51/403.

وفي عام ١٩٩٥، أنشأ الأمين العام الصندوق الاستئماني للجنة الاستشارية الدائمة المتعلقة بمسائل الأمن في أفريقيا الوسطى بغية المساعدة في تمويل تنفيذ برنامج عمل اللجنة، ولا سيما أنشطة تعزيز بناء الثقة والأمن في منطقة أفريقيا الوسطى. واضطلعت اللجنة مثلا، بدور محوري في توفير إطار مؤسسي لقيام معظم دول المنطقة بإبرام معاهدة عدم الاعتداء والتوقيع عليها في ياوندي في تموز/يوليه الماضي؛ ولقد أشار ممثل الكاميرون إلى هذه الوثيقة الخاصة في بيانه أمام اللجنة هذا الصباح.

وأخيرا، يكفل الصندوق الاستئماني لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح اضطلاع المعهد بمجموعة عريضة من مشاريع البحوث التي وافق عليها مجلس أمنائه. وبوسع البحوث ذات النوعية العالية أن تساعد على بناء أسس نظرية وتاريخية راسخة لدعم المفاوضات والمداولات المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي. فهي تساعد على تحديد بارامترات الموضوع، وبإمكانها أن تستكشف الاتجاهات الجديدة وأن تقدم أفكارا جديدة للتقدم. ويرد تقرير عن أنشطة المعهد في الوثيقة A/51/364.

واسمحوا لي بأن أؤكد مجددا أن الأمين العام يقدر تقديرا عميقا الدعم الذي تلقته هذه الصناديق الاستئمانية في الماضي، ويأمل في أن تتبرع الحكومات بسخاء لهذه الصناديق في المستقبل.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أذكّر الممثلين بأن اللجنة، وفقا لبرنامج العمل والجدول الزمني، ستشرع في المرحلة الثانية من عملها - أي المناقشة المنظمة لمواضيع معينة بشأن النهج المواضيعي المعتمد المتعلق بمسائل نزع السلاح والأمن الدولي - وذلك يوم الاثنين، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر.

وبعد إجراء المشاورات الضرورية مع مكتب اللجنة، أعددت بمساعدة أمين اللجنة، جدولا زمنيا للمناقشة المنظمة لمواضيع معينة، عُمّم نصه حسبما أعتقد على أعضاء اللجنة.

ويرى الأعضاء أن لدينا خمسة اجتماعات، ونقترح تجميع المواضيع في خمس مجموعات. ووفقا للجدول الزمني المشار إليه، ستبدأ اللجنة مناقشتها بشأن الأسلحة

النووية يوم الإثنين، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بأن اللجنة، بعد إنهاء المناقشة بشأن الموضوع المذكور أعلاه، ستشرع في مناقشة المجموعة التالية من المواضيع بغية الاستخدام الكامل للوقت وخدمات الاجتماعات المتاحة للجنة. ولكن إن لم يسمح الوقت باستيعاب قائمة المتكلمين في اجتماع معين، فستسنح الفرصة للمتكلمين المتبقين للإعراب عن آرائهم في الجلسة الأخيرة من هذه المرحلة من عمل اللجنة.

السيدة غوسي (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أشكر أعضاء المكتب على إعطائنا هذا الجدول الزمني الإرشادي للمناقشة المنظمة التي ستعقد ابتداء من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر.

لدي سؤال حول نقطة استرعت انتباهنا لبعض الوقت وهي: كيف نعالج هذه الموضوعات؟ استمعنا إلى مناقشة عامة شملت كل جوانب المسائل المذكورة في الجلسات الخمس في جدولكم الزمني الارشادي. هل سنعقد جولة أخرى من البيانات على أساس عام؟ هل فكر المكتب في طريقة خاصة تجري بها اللجنة المناقشة حول هذا الموضوع؟

ليس الأمر أن عندي جوابا. انني أسعى فقط للحصول على معلومات وإيضاحات عما ناقشتموه في المكتب، بالنسبة للكيفية التي يمكن بها للجنة الأولى أن تتناول هذه المسائل في المناقشة المنظمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد ناقشنا هذا البرنامج في جلسة المكتب، ويود المكتب تحاشي تكرار المناقشات العامة. لذلك اقترحنا إجراء حوار غير رسمي مع تبادل غير رسمي للآراء. ولن تكون هناك قائمة للمتكلمين أو أي ترتيب لأخذ الكلمة. وبهذا الأسلوب ستتاح الفرصة لكل الوفود لعرض آرائها بصفة غير رسمية. هذا هو ما اتفقنا عليه.

هل لي أن أعتبر أن اللجنة توافق على أسلوب العمل الذي اقترحته؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥